مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني - (2014) 79 - 102
المعهد العربي للتخطيط

اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)

فاطمة الزهراء زرواط*
صارة بورجة**

ملخص

لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى العلاقة و الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2013، و قد توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية و النمو الاقتصادي في الجزائر، أما في الجانب القياسي حاولنا دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و تقلبات أسعار النفط الدولية عن طريق استخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط، معدل البطالة و إجمالي الاستثمارات . أما اختبار السببية لجرا نجر فتوصل لوجود علاقة سببية بين سعر النفط و الاستثمار من جهة، و بين سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى . أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فقد أوضح أنه هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر .

The Effects of Oil Prices Volatility on Economic Growth in Algeria
(Empirical Study1980 - 2013)

Zerouat Fatma Zohra
Bouredja Sara

Abstract

In this study we tried to analyze the impact of fluctuations in oil prices on economic growth in Algeria during the period from 1980 until 2012. The theoretical part of the study describes the oil economics in Algeria showing that there is a close relationship between oil revenues and economic growth in Algeria. In the econometric part we examine the relationship between the oil price volatility and economic growth in Algeria using the co-integration and error correction model (ECM) .The results showed that there is a co-integration in the long term between economic growth rate, oil prices, unemployment and investment. The causality test of Granger proved that a high price of oil causes the economic growth and investment and the response functions test exhibited a negative impact of oil price shocks on economic growth in Algeria.

*أستاذة ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، البريد الإلكتروني: fzerouat@yahoo.fr
**ماجستير أكاديمي تخصص تقنيات كمية مطبقة، الجزائر، البريد الإلكتروني: bourediasara@yahoo.fr

أولاً: مقدمة

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، فقد برزت أهمية النفط في المجالات السياسية والعسكرية و أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه كل الدول المالكة له و من بينها الجزائر حيث تعتبر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للمحروقات (البترول و الغاز الطبيعي) في العالم، إذ يهيمن قطاع النفط على أكثر من 98% من الحجم الإجمالي للصادرات أما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تشكل حوالي 49% لذلك يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري ،إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

ومن منطلق أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط كمادة أولية في صادراتها و إيراداتها، ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و خير دليل على ذلك صدمة النفط العكسية 1986 أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير و تسببت في انخفاض الصادرات و بالتالي إعاقة الحركة التنموية، إلا أن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للمسار الاقتصادي في الجزائر حيث ساهم هذا الارتفاع بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض نسبة البطالة و نسبة المديونية الخارجية و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي .

ومنه يمكن طرح إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي: ماهي الانعكاسات التي تفرضها التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وعليه نقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام: يحتوي القسم الأول على تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط الدولية، و استخلاص أهم العوامل المحددة لها.أما القسم الثاني يحلل العلاقة بين النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر. و أخيرا القسم الثالث يتضمن الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ(ECM) .

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي (IMF/FMI) و البنك العالمي (WDI)و EIA(US Energy Information Administration).

ثانياً: العوامل المحددة للأسعار النفطية

1.2 مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية

يمكن إعطاء مفهوم اقتصادي شامل للريع على انه « فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق: حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية، عدم تطابق العرض والطلب».[1]

أما البلد الريعي: فهو" البلد الذي يتلقى مبالغ كبيرة من الريع الخارجي على أساس منتظم، هذه الأخيرة هي العائدات التي تدفعها الشركات الأجنبية أو حكومات بلد معين".[2]

2.2 التطور التاريخي لأسعار النفط

الشكل رقم (1): تطورات أسعار النفط الدولية 2013-1970

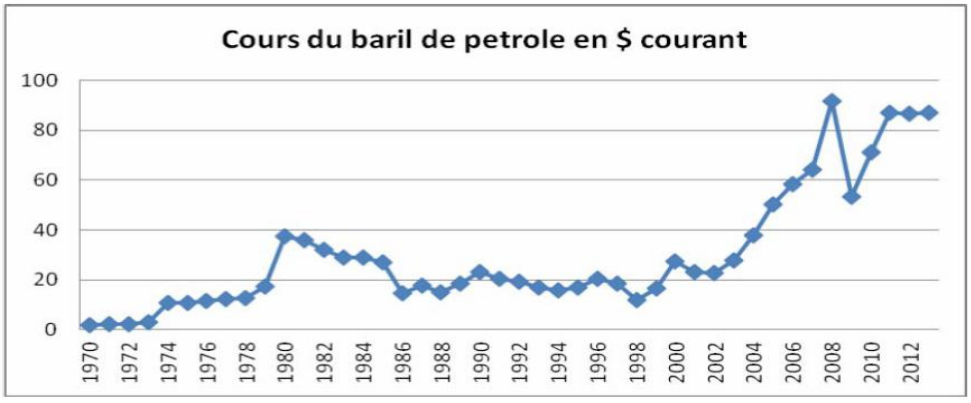

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد بيانات:

Energy Information administration; www.eia.gov .US

انطلاقا من الشكل السابق يتضح لنا مجموعة من الأحداث التاريخية جعلت تطورات أسعار النفط تمر بمجموعة من المراحل كالآتي:

في سنة 1973 و بالأخص في 05 أكتوبر 1973 كانت بداية حرب "Yom Kippur" بين سوريا ، مصر و إسرائيل حيث أدت هذه الأخيرة إلى اختفاء جزء كبير من بترول العراق و السعودية من السوق و عمت سوق النفط حالة من الذعر، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول هي : العراق ، السعودية، إيران ، الكويت، قطر الإمارات و قرروا زيادة أسعار النفط الخام من جانب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر 1973،

و تضمن أيضا قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة ، هولندا)، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 ، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار من 2.32 دولار عام 1973 للبرميل إلى9 دولار للبرميل عام 1974، و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقة أطلق عليها « أزمة تصحيح الأسعار البترولية (الأزمة النفطية الأولى سنة 1973)» .[3]

الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 أدت إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5مليون برميل [4]، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر النفط العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، و واصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية– الإيرانية (حرب الخليج الأولى) و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا مما أدى إلى انفجار الأزمة النفطية الثانية سنة [5]1979.

خلال الفترة 1982–1985 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال و ثابت، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل و عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقفرة ، دفعت الأوبك إلى تخفيض سعر النفط ليصبح عند مستوى 27.5 دولار سنة 1985. و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 10 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك(الأزمة النفطية العكسية سنة 1986) .[6]

في سنة 1998 عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت سلبا على مستوى الطلب النفطي أما من ناحية العرض فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.[7]

تميزت الفترة2004–2008 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل نتيجة للأحداث التي تمثلت في الاضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق وإعصار ايفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة أوبك و غيرها.

3.2. العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار النفط

بعدما قمنا بتحليل التطورات التي رافقت أسعار النفط الخام تبين لنا وجود عوامل عديدة لعبت دورا كبيرا في تحديد الأسعار من أهمها ما يلي[8]:

- عوامل العرض و الطلب

من المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه[9].

عرض النفط يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنيةمحدودة[10]، ويخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط و سعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، و كذلك يتحدد العرض تبعا للمستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج في وقت معين، و بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل و كذلك يتأثر العرض البترولي بالمصادر البديلة للنفط و أسعارها حيث أن جودة المنتجات البديلة وانخفاض أسعارها تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[11]

أما الطلب على الموارد النفطية فيتحدد بمدى رغبة و قدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية [12]و يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي فالنفط يعتبر عنصر أساسي للعملية الإنتاجية ، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل. وقد تكون الاضطرابات السياسية السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات النفطية، و هذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكا للنفط للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات النفطية.[13]

ومن العوامل التي تؤثر على ميزان العرض والطلب غياب الشفافية في إحصائيات أسواق النفط، وذلك لأن عدم الشفافية في بيانات العرض والطلب من جانب بعض الدول المنتجة يمكن أن يحدث تشوهات في آلية التسعير.

- المضاربة

يؤثر استقرار الأسواق المالية على أسواق المنتجات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة، فمن خلال الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للنفط، تتأثر أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وترجع قرارات المضاربة أو الاستثمار في أسواق البترول إلي وجهة نظر المتعاملين في السوق البترولية من ناحية، وفرص الاستثمار في مختلف القنوات المالية الأخرى من ناحية ثانية. فانخفاض الفائدة على العديد من العملات الرئيسية، والاضطرابات في سوق الأسهم، وكذلك انخفاض قيمة الدولار، وزيادة الطلب على المواد الخام، تدفع الكثير من المستثمرين في السوق الآجلة إلى شراء عقود المواد الخام، وبالذات عقود النفط، وهو ما يعنى زيادة الطلب علي النفط فيأتي ارتفاع الأسعار كنتيجة منطقية[14]، و في رأي البعض أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في النفط و السبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية و يبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط أو استلامه.[15]

- الأوضـاع السيـاسية

تؤثر الأوضاع السياسية والإضـرابات العمالية في بعض الدول المصدرة للنفط علي أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية، في دول مثل العراق، ونيجيريا، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية تؤثر على الإنتاج.

وبالتالي فقد أدت التوترات السياسية في المنطقة والعراق تحديداً فقدان المتعاملين الثقة في أمان الإمدادات –من هذه المنطقة –التي تضخ نحو ثلث الاحتياجات العالمية، وقد عززت هجمات أبريل 2005 على بعض العاملين الأجانب في شركات نفط تعمل في المملكة السعودية من هذه المخاوف، كما زادت التوترات في العلاقات الإيرانية–الأمريكية بسبب استئناف إيران لأنشطتها النووية في محطة تخصيب اليورانيوم في أصفهان وتهديدها باستخدام النفط كوسيلة للضغط علي الدول الصناعية من هذه الشكوك، هذا إلي جانب قيام تركيا بقصف أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني وتهديده في المقابل بتدمير أنابيب النفط التي تمر عبر أراضيه.

وقد ساهمت جميع هذه العوامل في خلق حالة من الهلع في سوق النفط، وبالذات مع محدودية فائض الإنتاج العالمي، والذي يقدر بحوالي مليوني ونصف المليون برميل يومياً، كل هذا أثر بشكل كبير على الأسعار.

- الأسباب مناخية

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته كل هذا أثر بشكل كبير على الأسعار[16].

➢ العوامل المحددة لأسعار النفط الدولية المذكورة سابقا مرتبطة ببعضها البعض حيث استعمل هاملتون(2008) هذه العوامل لشرح أسباب تقلبات أسعار النفط كالتالي "عندما تكون نسبة الارتفاع في العرض أقل من نسبة الارتفاع في الطلب، تظهر المضاربة حول قلة العرض المستقبلي". [17]

ثالثاً: النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة تحليلية)

1.3. التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم، إلا أن بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر كانت سنة 1956 بعد اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر. بعد ذلك جاء "قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر. [18]

بعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية وبسط السيادة على القطاع النفطي و ثروات البلاد، و كانت أهم خطوات هذا المشروع كالآتي:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سونا طراك " بتاريخ 1964/12/31؛
- الانضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر بتاريخ1968/06/22 ؛
- سمح قانون المحروقات عام 1986 للشركات الأجنبية المشاركة في التنقيب عن النفط والمبادئ الرئيسية لهذا القانون هي كالآتي[19]:

– احتياطي النفط والغاز ملك للدولة؛
– إن أنشطة التنقيب والاستغلال هي احتكار للدولة في حين قد يترافق أداؤها مع شركات النفط الأجنبية؛
–غير مسموح الالتزام لأي مستثمر الأجنبي للدخول في عقود الاستكشاف مع سونا طراك والشراكة على الحقول المكتشفة بالفعل؛
– إلزام كل مستثمر أجنبي بإبرام عقود تنقيب مع سونا طراك، مع عدم السماح بأي شراكة على الحقول المستكشفة مسبقا؛

- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971/02/24 حيث تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية؛
- إدخال تعديلات على قانون استغلال و إنتاج المحروقات في 04 /1991/12 كان من أهمها تشجيع التنقيب، منح تسهيلات في إبرام العقود.

إنتاج النفط في الجزائر عرف ارتفاع مستمر في الآونة الأخيرة حيث ارتفع من 1.2 مليون برميل/يوم عام 2000 إلى 1.7 مليون برميل/يوم عام 2006 و يعود ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): إنتاج النفط الخام في الجزائر (1980 – 2013)
ألف برميل / يوم

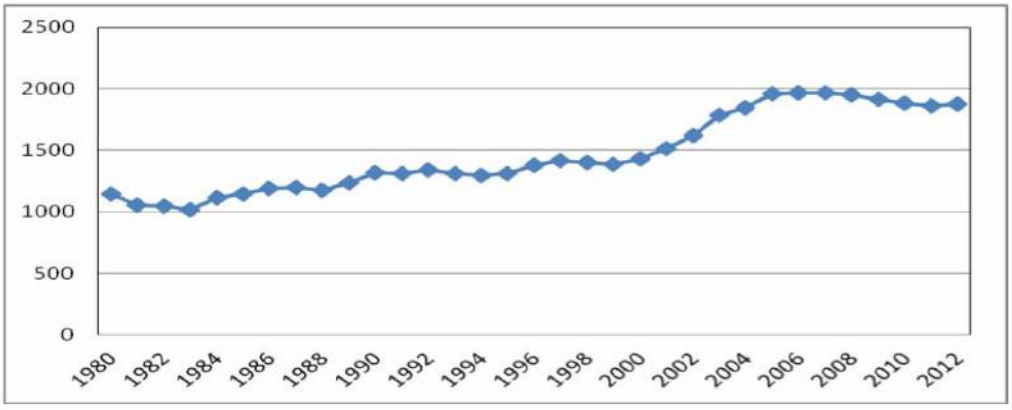

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

-FMI/IMF, International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2013, http://www.imf.org
–تقرير الأمين العام السنوي 2013، 2009، 2007، 2005، 2000 لمنظمة الأوبك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapecorg.org

بتحليل الشكل رقم 02 نرى أن إنتاج النفط مر عبر مراحل، حيث عرفت الفترة 1971-1980 انخفاض في حجم الإنتاج و هذا راجع إلى الصدمة النفطية الأولى 1973 و الصدمة النفطية الثانية 1979. في حين شهدت الفترة 2003-2008 مستوى إنتاج غير مسبوق إذ وصل حجم الإنتاج مستوى 1.8 مليون برميل/يوم، و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في البحث و التنقيب، كما أن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005.

2.3. المحروقات و الناتج الداخلي الخام

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري ، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية ، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبا عالية تتراوح بين 93% ، -97% و نسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم، إضافة إلى أن التجارة النفطية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية باستحواذها على 98% من إجمالي الصادرات[20]، هذا يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية والغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية الصعبة وفي موازنة ميزان تجارتها و مدفوعاتها في آن واحد. و تتميز الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات عموما بارتفاع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام(1970 – 2013)

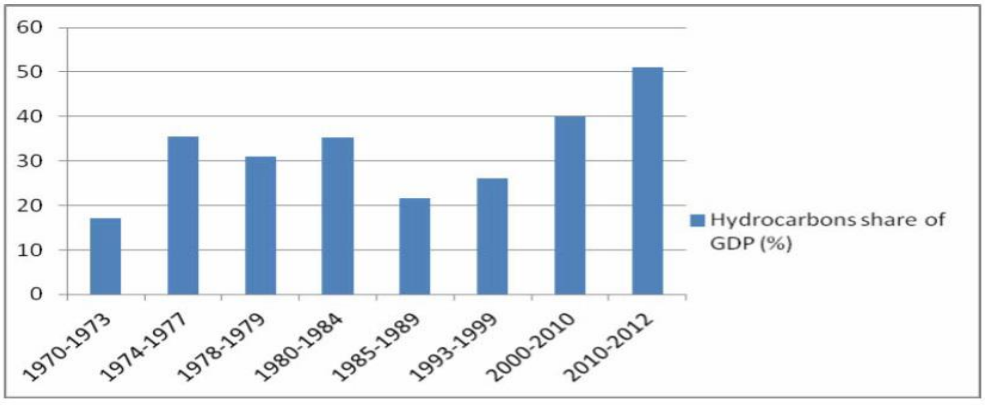

المصدر: من اعتداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:
FMI/IMF, »Les rapports annuels des pays: quelques indicateurs économiques et Financiers: Le cas de l'Algérie, www.imf.org .

يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تتماشى مع نسبة الصادرات، في عام 1970 سجلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حوالي 15% بعد ذلك كانت هناك تذبذبات بين ارتفاع و انخفاض سجلت خلال الفترة (1980–1990) و هذا راجع إلى الصدمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية العالمية، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا وقد تراوح مداها بين 26% سنة 1999 و 50% سنة 2012.

3.3.العوائد البترولية و النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم(4):تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDP)
خلال الفترة 1980–2013

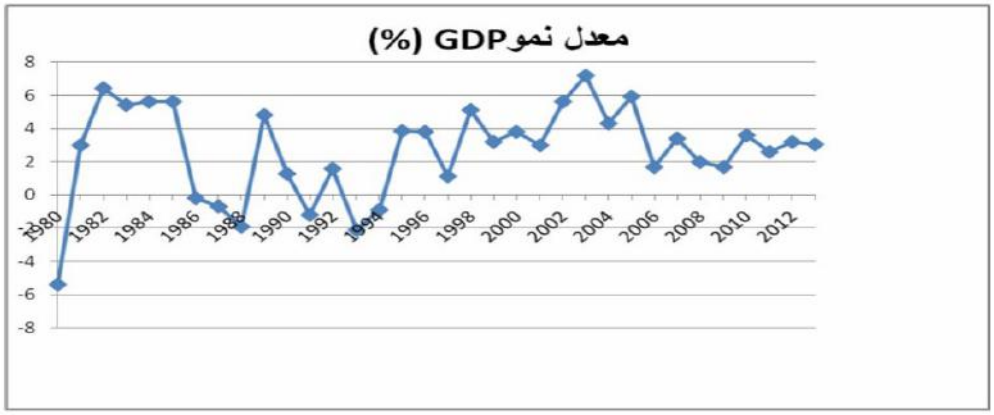

المصدر: من اعتداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

FMI/IMF, »Les rapports annuels des pays: quelques indicateurs économiques et Financiers: Le cas de l'Algérie, www.imf.org.

يوضح الشكل أعلاه التسلسل التاريخي لتطورات معدل النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن الفترة1962–1984 هي الفترة التي تمتعت فيها الجزائر بنمو اقتصادي عالي بقيادة النمو في قطاع الصناعات التحويلية بسبب المكاسب النفطية الهامة لعام 1973 و 1978.

الفترة 1986–1988 تعتبر أصعب فترة حيث وصلت إلى معدلات نمو سلبية بسبب تدهور الاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 1980 (إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد)، ونتيجة لذلك عرف الاقتصاد الجزائري عجز مستمر

في ميزان المدفوعات، وانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز في المتوسط 1% سنويا بين عامي 1986 و 1996، مقارنة ب 4.5% بين عامي 1978 و 1985، وقد تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض في مستوى الاستهلاك الحقيقي بنسبة -5.8% ، -7.4% خلال 1986 و 1987 على التوالي، وانخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة -1.1%، -2.1%، -2.9% خلال 1986و 1987 و 1988 على التوالي، وارتفاع معدل التضخم و معدل البطالة.

وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار النفط ،و نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة الأمنية للبلاد، و ارتفاع المديونية الخارجية، بالإضافة للوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة، و قد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية عام 1994 تاريخ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية "STAND BY" مع صندوق النقد الدولي (FMI/IMF) ،حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة ،و هذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي .

خلال الفترة 1999-2001 نلاحظ ثبات نسبي لمعدل النمو الاقتصادي و ذلك راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية، أما سنتي 2003-2002 فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنعاش الاقتصادي ليتم تسجيل اكبر قيمة له (6.9%)، لتتواصل النتائج الايجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور معدل النمو الاقتصادي نتيجة تضافر بعض العوامل ، فبالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة ، لا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية ،كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي ،كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي في الجزائر.[21]

ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات واحتياجات هامة ليكون أكثر تنوعا من أجل تعزيز مسار التنمية الاقتصادية.

رابعاً: قياس أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر مستعملين في ذلك تحليل التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على البيانات السنوية للفترة1980-2013.

1.4 صياغة النموذج

اعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على تحليل العلاقة المقدرة عبر السلسلة الزمنية (1980–2013) لتشمل 33 مشاهدة زمنية للمتغيرات (أسعار النفط الخام، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة)، والهدف من ذلك هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر و لذلك سوف نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$RGDP_t = f(Un_t, ID_t, OP_t) = \alpha + \beta_1 Un + \beta_2 ID_t + \beta_3 OP_t + \varepsilon_t$$
$$t = 1,2, ..., 33$$

حيث: α دلالة على الثابت، β_1، β_2، β_3 تمثل المقدرات و ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (Error term) و الذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا بوسط حسابي مساوي للصفر و تباين ثابت ($\varepsilon_i \sim \beta N(0,\sigma^2)$)

- أسعار النفط الخام(OP):هذا المتغير يقيس السعر الفوري للبرميل من النفط بالدولار / برميل.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):يتم احتسابه وفقا لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بالدولار الأميركي (بأسعار 2000).
- معدل البطالة (U / LF):و هو يمثل نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية(سنة الأساس 2000).
- إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ID/GDP):هذا المتغير يشير إلى حصة الاستثمار العام و الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ويتم الحصول عليه عن طريق حساب إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي (بأسعار 2000).

2.4 مراحل تقدير النموذج

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر مستعملين في ذلك تحليل التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ مرورا بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يتم اختبار درجة تكامل المتغيرات، و حتى يكون هناك تكامل مشترك بينها لابد أن تكون هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة.

الخطوة الثانية: نقوم باختبار التكامل المشترك، توجد العديد من الاختبارات إلا أننا سنعتمد على اختبار Johansen (1988)، حيث قام هذا الأخير بإجراء اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة N. ويسمح اختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن.[22]

إذا تحقق الشرط السابق نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة Nباستعمال طريقة المربعات الصغرى ، و لقبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يجب التأكد من تحقق الشرط الثاني و هو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية .[23]

الخطوة الثالثة: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهم هو نموذج تصحيح الخطأ، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل لنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفر وقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير .[24]

3.4 نتائج الدراسة القياسية

- التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ

باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF تبين أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (level) و هذا يعني قبول الفرضية العدمية بوجود جذور وحدوية ،إلا أنه بعد استخدام الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدوية ،أي أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة ، و بالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى ،كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1):نتائج اختبارADF على السلاسلRGDP ، Un ، ID ، OP

المتغيرات	المستوى		الفروق الأولى	
	Lag	t-ADF	Lag	t-ADF
RGDP	2	-1.4547	1	-6.2831
OP	1	1.1831	0	-7.3665
Un	1	-0.5906	0	-1.9516
ID	2	0.8616	1	-6.1145

القيمة الحرجة لإحصائية ADF عند مستوى معنوية 5% تقدر ب 1.9520-.
المصدر :من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

بعد التأكد من إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات سوف نقوم باختبار هذه العلاقة باستعمال اختبار جوهانسن و النتائج مبينة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2):نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار القيمة العظمى		اختبار الأثر		قيم المتجه	فرضية العدم
القيمة الحرجة 5%	قيمته	القيمة الحرجة 5%	قيمته		
27.58434	31.63286	47.85613	51.88093	0.627876	H_0:r=0/H_1:r>0i
21.13162	20.88975	29.79707	30.24807	0.495433	H_0:r=0/H_1:r>0ii
14.26460	8.067346	15.49471	8.358318	0.222837	H_0:r=0/H1:r>0iii
3.841466	0.290972	3.841466	0.290972	0.009052	H_0:r=0/H_1:r>0iiii

المصدر :من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

حسب الجدول أعلاه نتائج اختبار الأثر كانت كالآتي:

نرفض فرضية العدم في i و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أكبر من القيم الحرجة.

نقبل فرضية العدم في iiو iii و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أقل من القيم الحرجة، ومنه نستنتج وجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن بغياب الثابت بين المتغيرات. أما اختبار القيمة العظمى كانت نتائجه :

نرفض فرضية العدم في i و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أكبر من القيم الحرجة و نقبل فرضية العدم في ii و iii و ذلك عند مستوى معنوية 5% لأن إحصائية جوها نسن أقل من القيم الحرجة ومنه نستنتج وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بوجود الثابت بين المتغيرات. و بذلك يتضح أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في الجزائر متكامل تكاملا مشتركا مع المتغيرات (oil prices ,ID ,U)، و تؤكد هذه النتيجة أخيرا وجود علاقة توازنيه طويلة الآجل .

و قد أمكن التعبير عن معادلة التكامل المشترك بالصيغة التالية:

$$R.GDP_t = -1.6156 + 0.0684\ Un_t + 0.087\ ID_t + 0.6594\ OP$$
$$(0.714120) \quad (0.097601) \quad (0.149685) \quad (0.038847)$$

(القيم بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية)

يتضح من تقديرات متجه التكامل المشترك بالنموذج أعلاه أن زيادة أسعار البترول ب 1%يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام ب 0.65%، الزيادة في إجمالي الاستثمار رات ب 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.87%، أي أن إشارتهما موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

أما معدل البطالة هو الآخر جاءت إشارته الجبرية موجبة مما يعني تأثيرها الموجب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل و هذا مخالف للنظرية الاقتصادية.
نتأكد الآن من أن البواقي مستقرة من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF ، النتائج مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم(3): نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي

اختبار Dickey-Fuller Augmented			النموذج	
None	Trend &Intercept	Intercept		
-2.6369	-4.2627	-3.6463	%1	القيم الحرجة
-1.9513	-3.5529	-2.9540	%5	
-1.6107	-3.2096	-2.6158	%10	
-4.8365	-4.6638	-4.7884	t-ADF	

المصدر :من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

حسب الجدول أعلاه يمكن القول أن البواقي مستقرة، لأن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، إذن البواقي مستقرة عند المستوى، و بالتالي يمكن تقدير دالة النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) ، و بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ذي الخطوتين كما اقترحه Granger تم التوصل إلى المعادلة المقدرة التالية :

$$\Delta R.GDP_t = 0.2021 - 0.1135\,\Delta Un_t + 0.0596\,\Delta Id_t + 0.7202\,\Delta OP_t - 0.7898\,\mu_{t-1}$$

$$t = (0.4761)^* \quad (-0.6923)^* \quad (0.4355)^* \quad (0.5954)^* \quad (-4.76001)^*$$

$$F - Statistic^* = 19.33 \quad DW = 2.13 \quad R^2 = 0.68$$

القيم بين قوسين تمثل القيم المطلقة لإحصائية ستودنت .
* معنوية عند مستوى5% .

بالنظر إلى نتائج تقدير المعادلة اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ تبين:

-إن DW (Durbin Watson stat) قوي جدا (أكبر من2 وأصغر من 2.5) وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف (No Spurious Regression) أي لا يوجد ارتباط ذاتي.
- يلاحظ أن حد تصحيح الخطأ العشوائي μ_{t-1} أخذ الإشارة السالبة، و تعني اقتصاديا أن ما مقداره 78.9%من اختلال التوازن يتم تصحيحها في السنة ،كما يلاحظ أن إحصائية t ل μ_{t-1} معنوية عند نفس مستوى 5% مما يؤكد أن المتغيرات المتضمنة في دالة النمو الاقتصادي على تكامل مشترك.
-المعادلة لها قدرة تفسيرية كبيرة مقاسه بمعامل التحديد R^2(0.68).
-عند مستوى 5%، البطالة تؤثر سلبيا ومعنويا في معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بـ RGDP، وبالتالي نستنتج أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تأثر سلبيا بمعدلات البطالة.
-عند مستوى 5% أسعار النفط الخام للسنوات السابقة معنوي و يؤثر إيجابيا في معدل النمو الاقتصادي أي عند ارتفاع أسعار النفط ب 1% يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ب 0.72% .
-عند مستوى 5% الاستثمار معنوي و ايجابي إلا أن تأثيره على النمو الاقتصادي ضئيل جدا، حيث أنه عند ارتفاع مقدار الاستثمارات ب 1%يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب0.059 %
-يلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر0.0009 أقل من مستوى المعنوية 0.05و بالتالي النموذج معنوي إحصائيا و له قدرة تفسيرية.

وبالتالي النتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

- اختبار العلاقة السببية

سنقوم الآن بإجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، و اختبار السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة و سعر النفط، النتائج مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (4):نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج

الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر المحسوبة F*	الاحتمال
-سعر النفط لا يؤثر على البطالة. -البطالة لا تؤثر على سعر النفط.	2.3458 0.2987	0.1150 0.7442
-سعر النفط لا يوثر على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. -معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على سعر النفط.	0.8036 0.8274	0.0003 0.4480
-سعر النفط لا يؤثر على الاستثمار. -الاستثمار لا يؤثر على سعر النفط.	26.115 1.8603	0.0022 0.0003

المصدر :من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر في الفرضية العدمية الأولى أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها و هي:1%، 5%، 10% و بالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر النفط و البطالة، أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فنلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر فيما يخص الاتجاه الأول أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية سعر النفط و الناتج المحلي الاجمالي في اتجاه واحد أي أن سعر النفط يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي. أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تبين أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أصغر من مستويات المعنوية المتعارف عليها، و بالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر النفط و الاستثمار و هذه النتيجة تبين أن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض الاستثمار.

- اختبار الاستجابة الدفعية (التلقائية)

سنحاول قياس الأثر المفاجئ لصدمة نضعها على سعر النفط و نرى هذا الأثر على المتغيرات الأخرى.

الشكل رقم (5):المنحنيات البيانية لنتائج دوال الاستجابة خلال 10 سنوات

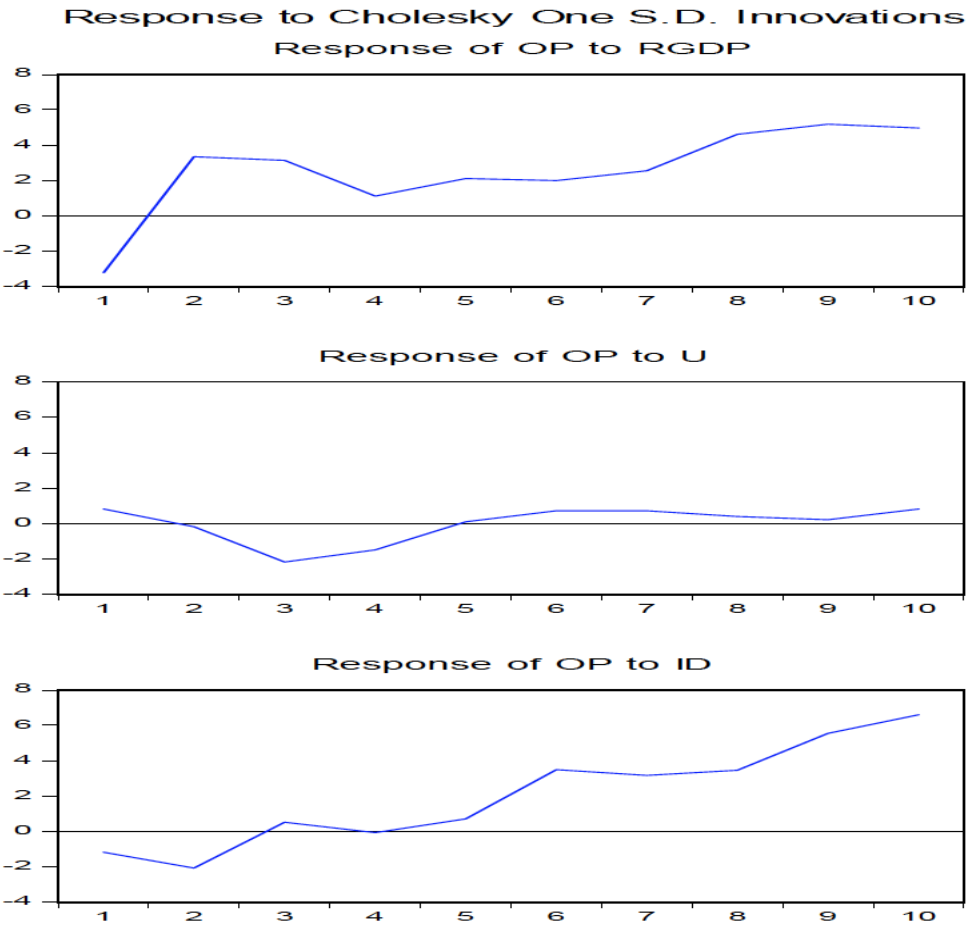

المصدر: مخرجات Eviews 8.

بصفة عامة يمكن القول أن الصدمة المؤقتة في سعر النفط كان تأثيرها على المتغيرات من السنة الأولى، حيث أن أكبر تأثير حصل في البطالة بقيمة موجبة قدرت ب 0.82% أما الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي الاستثمارات كانت استجابتهما سالبة قدرت على التوالي ب3.23 %، 1.19%، نتيجة لهذه الصدمة لم يستقرمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إنما بقي متذبذبا بين الارتفاع و الامخفاض من سنة إلى أخرى نفس الأمر بالنسبة للبطالة. أما اجمالي الاستثمارات عرف هو الآخر تذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية السنة الرابعة، و بعد السنة الرابعة عرف ارتفاع تدريجي ليصل إلى6.59 % في السنة الخامسة.

خامساً: خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ، فمن خلال الدراسة التحليلية تبين لنا أن من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على المحروقات بصفة عامة و على النفط بصفة خاصة حيث أصبح ينظر إلى عوائد هذا القطاع كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي. أما الدراسة القياسية فهي عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي لتحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام بعض طرق القياس الاقتصادي، و من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يأتي :

-إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تبعه من تغيرات في أسعار النفط، و رغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات و صعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دورا رئيسيا في مسار التنمية الجزائرية.

-إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك علاقة وطيدة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية و معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، مما يلقي على الجزائر مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا.

-إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط و كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة و إجمالي الاستثمارات ،أما اختبار العلاقة السببية لجرا نجر أثبت وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط و إجمالي الاستثمارات من جهة و بين سعر النفط و معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى.

التوصيات و الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي و القياسي يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات التي نراها مفيدة و أساسية، حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على وتيرة التنمية في الجزائر.

-العمل على خصخصة القطاعات التي لم ترقى للمستوى المطلوب و عدم قدرتها على رفع مستوى إنتاجها و إنتاجيتها، مع تقديم الدولة الدعم المالي لهده القطاعات بالتالي فإن هذا من شأنه أن يساهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي؛

–تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة ،بالرغم من أن التحول عن البترول في المدى القريب و المتوسط غير ممكن لأسباب تقنية و اقتصادية، غير أن الضغوط الإيكولوجية الدولية و المحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة ؛

– تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى ، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر؛

–دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية أو الإدارية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، حيث تؤكد التجارب الدولية في هذا الشأن ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الاستثمارات التي تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات، وتقديم هذه المنح والتسهيلات بشكل يتناسب مع أهمية هذه الاستثمارات من حيث العائد الاقتصادي الكلي لتلك المشروعات على مستوى الدولة؛

–تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الاضطلاع بقدر أكبر من المسئولية لتحقيق الأهداف الإنمائية على المستوى الفردي والجماعي؛

– بما أن أغلب المؤسسات الصناعية الجزائرية تعاني من اهتلاك و تقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها و انخفاض جودتها ، لذلك يجب تأهيل هذه المؤسسات في اطار الشراكة مع مؤسسات اجنبية ، الشيء الذي يؤذي إلى زيادة انتاجيتها ، تحسين جودتها ، و بالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير ، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير و تسهيل عقود الشراكة هذه؛

– تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة ، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الاقتصاد الجزائري ؛

– دعم قطاعات اقتصادية معينة خاصة منها الزراعية، فيجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن

المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، و أن بعض الدول اعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ، وصلت في بعض الحالات50% ؛

-إن الموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لدولة ما رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى لا يغنيان أبدا عن العنصر البشري الكفء، والماهر، والفعال، والمدرب، والمعد إعدادا جيدا مبنيا على أسس علمية دقيقة، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد، والإبداع، والاختراع، والابتكار، والتطوير، يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، وألا يجعلها عائقا نحو النمو و التقدم، يتبين لنا أهمية العنصر البشري؛ والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية لذلك يجب على الجزائر التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري لما للموارد البشرية من أهمية قصوى؛ فهي الثروة الحقيقية والرئيسة للأمم ؛

-الاهتمام بالسياحة لأنها ضرورة ملحة لتقدم البلد و تنميته في المرحلة الراهنة ، و ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية في قطاع السياحة آخذين بعين الاعتبار الامكانيات و الوسائل المتوفرة و كذا تجارب دول أخرى و تطبيقها على أرض الواقع ،و من ثم تنفيذها في شتى المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية و البيئية.

الهوامش

(1) Eift B., Gelb A., Tallroth, »Gérer la manne pétrolière: les ra isons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole«, Finances et développement, mars 2003, p.40-45(consulter en février 2013),
http://imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/03/pdf/eife.pdf .

(2)HamadahHilel, » Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie : Syndrome hollandais et échangeabilité«, Thèse requise pour l'obtention de titre Master of science, CIHEAM IAM Montpellier. 2010, P10.

(3) KEITH SILL, "The Macroeconomics of Oil Shocks", Business Review Q1, 2007,p 22.

(4) Du rousset, Maurice,« Le marché du pétrole », Edition Ellipses, Paris, 1999, p47.

(5)ناصر سهيل، » النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز"، الكويت، 1977، ص31.

(6) Durousset Maurice, op.cit., p54.

(7) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(وابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 28، 2001.

(8) Lionel Ragot, » Les déterminants du prix du pétrole », Les journées de l'économie, Survivre à un pétrole cher et volatil, 12 novembre2009.

(9) طه ممدوح ، » ارتفاع أسعار النفط العالمية . . . مسؤولية من"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 419 ، ابريل 2005 ، ص ص 16-18.

(10) هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية "، بغداد، 1992، ص311.

(11) حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت–لبنان، 2006، ص136.

(12) هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، مرجع سابق الذكر، ص320.

(13) رسن سالم عبد الحسن، " اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، طرابلس–ليبيا1999، ص157.

(14) محمد مصطفي محمد الخياط، "أسعار النفط.... الصعود والمؤشرات" ، مجلة الكهرباء العربية، أبريل 2008، العدد 92، ص5.

(15) الموسوي ضياء مجيد، "ثورة أسعار النفط 2004 «، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005، ص68.

(16) نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى ،" تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007، ص 90.

(17) Hamilton. James, "Understanding Crude Oil Prices", National Bureau of Economic Research, Working Paper 14492, 2008.

(18) Mariout Rabah, "Le pétrole algérien" ,Enap, Alger,1974,pp 106-113.

(19) Khelil Chakib, "Coping with challenges: an Algerian perspective", African oil and gas forum, Maryland, November 2006.

(20) خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 88.

(21) International Monetary Fund, Algeria selected issues, country report: Algeria, cr1220, 2012.

(22) Bourbonnais Régis, » Econométrie », DUNOD Paris, 8ème Edition, 2011, pp 280-283.

(23) Bourbonnais Régis, op.cit., p291.

(24) عطية عبد القادر محمد عبد القادر،"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص285.

المراجع العربية

الموسوي ضياء مجيد، "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.

حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت–لبنان، 2006.

خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

رسن سالم عبد الحسن، " اقتصاديات النفط "، دار الكتب الوطنية، طرابلس–ليبيا1999.

طه ممدوح ،" ارتفاع أسعار النفط العالمية ... مسؤولية من"، مجلة أخبار النفط والصناعة،

الإمارات العربية المتحدة ، العدد 419 ، ابريل 2005 .

عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
محمد مصطفي محمد الخياط ، "أسعار النفط .... الصعود والمؤشرات" ، مجلة الكهرباء العربية ، أبريل 2008 ، العدد 92 .
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك) ، تقرير الأمين العام السنوي ، العدد 28 ، 2001 .

ناصر سهيل ، " النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية ، أساسيات صناعة البترول والغاز" ، الكويت ، 1977 .
نور الدين هرمز ، فادي الخليل ، دريد العيسى ، " تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ، 2007 .

هاشم علوان حسين وجاسم محمد عبد الله ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية " ، بغداد ، 1992 .

المراجع الأجنبية

Bourbonnais Régis, " Econométrie ", DUNOD Paris, 8ème Edition, 2011.

Du rousset, Maurice," Le marché du pétrole ", Edition Ellipses, Paris, 1999.

Eift B., Gelb A., Tallroth, "Gérer la manne pétrolière: les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole", Finances et développement, mars 2003, (consulter en février 2013), http://imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/03/pdf/eife.pdf .

Hamadah Hillel, " Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie : Syndrome hollandais et échangeabilité", Thèse requise pour l'obtention de titre Master of science, CIHEAM IAM Montpellier. 2010.

Hamilton. James," Understanding Crude Oil Prices", National Bureau of Economic Research, Working Paper 14492, 2008.

International Monetary Fund, Algeria selected issues, country report: Algeria, cr1220, 2012.

Khelil Chakib, “ Coping with challenges: an Algerian perspective”, African oil and gas forum, Maryland, November 2006.

KEITH SILL, “ The Macroeconomics of Oil Shocks”, Business Review Q1, 2007.

Lionel Ragot, “ Les déterminants du prix du pétrole ”, Les journées de l’économie, Survivre à un pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009.

Mariout Rabah, “Le pétrole algérien” , Enap, Alger,1974.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني - (2014) 103 - 143
المعهد العربي للتخطيط

اتجاهات المستفيدون من برنامج المساعدات الاجتماعية نحو الخدمات المقدمة إليهم في دولة الكويت - دراسة ميدانية

فيصل المناور*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على برنامج المساعدات الاجتماعية في دول الكويت، والذي له علاقة مباشرة بجهود حماية المجتمع من المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية، والتعرف على أهم الخصائص التي تميزه، والكشف عن جوانب الضعف والمظاهر السلبية المترتبة عليه من خلال دراسة ميدانية استكشافية تقيس آراء واتجاهات المستفيدين من ذلك البرنامج، كما توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن لبرنامج المساعدات الاجتماعية أثر واضح في حماية شريحة محدودي الدخل من العوز والحاجة، إلا أن ما يؤخذ على هذا البرنامج أنه يقتصر على تقديم المعونات المالية فقط، مما يجعل المستفيدين من هذا النظام مرتبطين به للأبد دون أمل في الاعتماد على أنفسهم للخروج من دائرة العوز والحاجة لتلك المساعدات، وكذلك تساعد الفئات المستهدفة على التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه، وبناء على نتائج الدراسة تم طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تصحيح بعض السلبيات التي يعاني منها برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت.

Trends of the Beneficiaries of Social Aid Program Towards the Submitted Services to them in Kuwait – Field Study

Faisal Monawer

Abstract

This study aims to highlight the social aid program in Kuwait, which has a direct relationship with the efforts to protect the society from problems and social and negative phenomena, and to acknowledge it's important characteristics, disclose weaknesses and negative aspects caused by it, through a field study which measures the opinions and trends of the beneficiaries of this program. Also the study concluded that the social aid program has a clear effect in protection of low income–people, but the programs has a defect, because it is only helping by financial aids, which make the beneficiaries associated with this system for every without any hope to reliance on themselves to get out the circle of needing for this aids. Also the aids helping the beneficiaries to come over the poverty without doing what's worth mentioning to eliminate it's reasons. Upon the results of the study we offered a number of recommendations which will help in correcting some defects which the social aid program suffers from it in Kuwait.

*عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، دكتوراه الإدارة العامة، البريد الإلكتروني: faisal@api.org.kw

أولاً- مقدمة

في أوائل السبعينات من القرن الماضي تم تطوير نظرية إشباع الحاجات الأساسية من قبل مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ثم تبناها بعد ذلك عدد متزايد من مفكري واقتصاديي الدول النامية الذين ساهموا في تقديم توضيحات مجدية حول مكونات الاستهلاك انطلاقاً من مفهوم أوسع للرفاهية. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، في "إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للمعوزين وضمان قدرتهم على العمل، وتوصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل العام، و توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها، وإشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية".

تزامنا مع نفس فترة بداية رواج تلك النظرية تقريباً كانت دولة الكويت في مرحلة بناء الدولة الحديثة، بعد أن استقرت الأوضاع المؤسسية، وصدر دستور البلاد، وانطلقت مسيرتها الديمقراطية. اعتمدت الدولة مبدأ دولة الرفاه لمواطنيها، معربة عن ذلك بعدد من الالتزامات الأساسية تجاه مواطنيها تضمنت "حق العمل، وحق الرعاية الصحية والعلاج المجاني، وحق التعليم المجاني لكافة المراحل التعليمية، وحق المواطن في السكن المناسب، والحق في مستوى معيشي لائق".

هذه الالتزامات لم تكن مجرد التزامات سياسية في مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي والسياسي المجتمعي، لكنها دونت في دستور الدولة كأحد ركائز العقد الاجتماعي بين السلطة والشعب الكويتي (الحاكم، والمحكوم)، لذا فهي أحد أسس البناء الاجتماعي والسياسي الكويتي. في نفس الوقت كانت هذه الأسس تستند في مضمونها إلى مبدأ توفير الحاجات الأساسية للسكان مع وجود بعض الاختلاف في مستوى تحقق تلك المكتسبات، والمستوى الذي تقدم به الخدمات للمجتمع.

كما تتميز دولة الكويت بوجود نظام شامل للمساعدات الاجتماعية، متعدد الأغراض يستهدف بالأساس الأسر المهددة أو المعوزة، وبذلك يضمن هذا النظام مكافحة الفقر والوقاية منه في المجتمع وحماية العديد من الأسر من الوقوع في براثينه ومن التهميش. يضاف إلى ذلك الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، وتقدم صور متعددة من الدعم للأسر المهددة. إذ يمكن القول أن الكويت تتمتع بنظام جيد ومتكامل للمبادرة الاجتماعية

في مواجهة الفقر، تشمل نظام المساعدات الحكومي، ومساعدات بيت الزكاة، ومساعدات منظمات المجتمع المدني.

نتيجة لذلك؛ وإذا ما تم اعتماد التعريف الدولي للفقر بناء على القدرات الإنفاقية وعلى مؤشراته الكلاسيكية، فإنه لا مكانة للفقر في دولة الكويت، والدليل على ذلك أن أفقر 10% من الأسر الكويتية تحوز على نصيب يبلغ نحو 3.4% من الدخل، ومتوسط دخل الأسرة في هذه الشريحة يبلغ 1046 دينار كويتي في الشهر، كما أن أفقر 10% من الأسر الكويتية تحوز على نصيب يبلغ 3.6% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في هذه الشريحة يبلغ 653 دينار كويتي في الشهر. وبذلك، فإن متوسط الإنفاق الاستهلاكي لأفقر الكويتيين يبلغ نحو 303 دولار، بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 2005، للفرد في الشهر، وهو ما يُساوي 10 دولارات للفرد في اليوم، أي أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفقير الكويتي يُساوي ثمانية أضعاف خط الفقر الدولي. وهذا ما يؤكد أن دولة الكويت قد قضت على ظاهرة الفقر، وهو ما يمثل الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية[1]، إلا أن نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت يسعى في الأساس إلى تحقيق نوع من الحماية والوقاية للمجتمع الكويتي من ظاهرة الفقر، ويمكن القول هنا أن نظام المساعدات الاجتماعية في هذه الحالة إجراء وقائي يهدف إلى الحماية، بعكس الكثير من الحالات الأخرى التي يعد بها النظام إجراء علاجي لظاهرة الفقر.

(أ) المشكلة البحثية

بالرغم من الجهود التي تبذلها دولة الكويت من أجل دعم وتطوير كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية لمكافحة الفقر وحماية المجتمع من تداعياته السلبية، إلا أن هناك بعض الإختلالات التي تعاني منها بعض النظم والبرامج المقدمة خاصة فيما يتعلق ببرنامج المساعدات الاجتماعية المقدم من الدولة، حيث أن البرنامج يقتصر على تقديم المعونات المالية فقط، مما يجعل المستفيدين من هذا النظام مرتبطين به للأبد دون أمل في الاعتماد على أنفسهم للخروج من دائرة العوز والحاجة لتلك المساعدات. كما يساعد البرنامج الفئات المستهدفة في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه.

هذا ويعتبر الأخذ بتحليل آراء وإتجاهات المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية أمراً ضرورياً لإعطاء مؤشر على فعالية تلك الخدمات أو المساعدات. الأمر الذي قد ينعكس ايجابياً على متخذ القرار في تطوير تلك الخدمات، لذلك جاءت هذه الدراسة لتضيف إلى المعرفة العلمية دراسة ميدانية حول تحليل آراء المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك بمحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمستفيدين؟
- ما هي طبيعة المساعدات الاجتماعية التي يقدمها الجهاز الحكومي المعني للمستفيدين؟
- ما مدى فعالية المساعدات الاجتماعية في تحسين أوضاع المستفيدين منها؟
- ما مدى رضا المستفيدين عن إجراءات المساعدات الاجتماعية؟
- ما رأي المستفيدين في أسلوب المتابعة واقتراحاتهم لتطوير الخدمات المقدمة إليهم؟

(ب) منهجية الدراسة

للاجابة على الأسئلة السابق عرضها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي أي المنهج الذي يسعى للإحاطة بالظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بشريحة من مجتمع الدراسة (عينة) تحمل خصائصه وصفاته وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث، والعمل على تحليل وتفسير هذه المعلومات لمعرفة ما تشير إليه، بالإضافة إلى أن البحوث الوصفية في دراستها للظواهر والموضوعات البحثية، لا تتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدي إلى متغير آخر، ولكن جمع المعلومات والبيانات وتحليلها قد يفيد في إظهار الارتباطات المتوقعة بين الظواهر وبعضها البعض، ويعمل هذا المنهج على تشخيص هذه الظاهرة وتوصيفها.

إن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليه عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، بالإضافة إلى أن زيادة أفراد العينة يزيد من فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، وهذا يؤدي إلى تقليل الخطأ الإحصائي من النوع الأول [2].

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استبانة تغطي التساؤلات السابق ذكرها، وتم التأكد من صدقها وثباتها عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين وذلك قبل تطبيقها على عينة عشوائية بلغ حجمها (1450) مبحوثًا (أسرة)، وتم اختيار أفراد العينة من خلال المقابلة الشخصية للمراجعين من المستفيدين من المساعدات الاجتماعية.

(ج) أهمية وأهداف الدراسة

تتمثل أهمية وأهداف هذه الدراسة في جانبين أساسيين هما:

- الجانب العلمي: المتمثل في جمع البيانات والمعلومات من مختلف الفئات المتلقية للمساعدات الاجتماعية (المالية) من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مما يساهم في

دعم النسق المعرفي لموضوع المستفيدين من المساعدات بدولة الكويت.

- الجانب العملي: المتمثل في الخروج ببعض التوصيات التي تؤدي إلى الوصول إلى تقديم خدمة ورعاية أفضل لهذه الفئات، من خلال العمل على تلبية متطلباتهم وتوفير احتياجاتهم، والسعي إلى تقديم مساعدة مالية تحقق لهم حياة كريمة تحفظ لهم كرامتهم في المجتمع، وتحقق لهم حياة آمنة.

ومن أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة يمكن ذكر قلة الدراسات التي اهتمت بالمستفيدين من المساعدات الاجتماعية في المجتمع الكويتي بوجه عام، وندرة الدراسات التي تناولت مدى كفاية قيمة المساعدة المالية في تلبية حاجات الفئات المعنية في المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى التعرف على الواقع الاجتماعي للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية في المجتمع ومحاولة الوصول إلى تحسين الخدمات ووضع معايير جديدة للخدمات المقدمة.

(د) تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يناقش القسم الأول أهداف وعناصر برامج المساعدات الاجتماعية، بينما يتناول القسم الثاني من الدراسة الإطار المرجعي للاهتمام بأثر المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت والذي يعنى بمناقشة منظومة المساعدات الاجتماعية المقدمة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وبتحليل الوضع الراهن لواقع نظام المساعدات الاجتماعية من خلال المؤشرات المتعلقة به والملامح العامة للقانون. أما القسم الثالث فخصص للدراسة الميدانية حيث يتناول فيه الباحث إجراءات الدراسة الميدانية ووسائل جمع البيانات، وتحليل ومناقشة بيانات ونتائج الدراسة الميدانية والتوصيات.

ثانياً- برامج المساعدات الاجتماعية: الأهداف والعناصر الرئيسية

تستهدف برامج المساعدات الاجتماعية في الغالب الفئات الخاصة في المجتمع " كالأرامل، والمطلقات، والأيتام، والمرضى وذوي العاهات، وأسر المحتاجين، وأسر المفصولين من العمل، ومن بلغ سن الشيخوخة، والبنات غير المتزوجات، وتصرف المساعدات أيضاً لحالات العجز عن العمل، والعاجزين مادياً، وأسر الطلبة، وما إلى ذلك". وتتطلب برامج المساعدات توافر نظام يقوم على تنفيذه جهاز خاص بدراسة الحالات، يهتم بدراسة أحوال المحتاجين وتحديد نوع المساعدة، وتقرير مقدار الحاجة الفعلية وكذلك ضمان استمرارية العطاء، وبخاصة للأفراد الذين تمتد احتياجاتهم لفترات طويلة من حياتهم، مثل " أصحاب الحاجات، والمعاقين جزئياً، والفقراء، وهكذا ".

(أ) أهداف برامج المساعدات الاجتماعية

تقوم برامج المساعدات الاجتماعية على تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية التي تشكل فلسفتها وغاياتها الإستراتيجية، وتتضمن تحسين المستويات المعيشية للأفراد والجماعات، ومساعدة الناس على إشباع حاجاتهم التي تعد أمراً أساسياً للحفاظ على كيان المجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده، وتوفير الحد الأدنى للمعيشة بما يؤمن المطالب الأساسية للحياة، ومساعدة غير القادرين على إشباع حاجاتهم بواسطة أسرهم، والتخفيف من حدة الفقر وتجنب التأثيرات السلبية له والعمل المشترك لمحاربته. كما تتضمن تلك الأهداف تحقيق الضبط الاجتماعي لسلوك بعض الفئات التي تمثل تهديداً لأمن المجتمع، والوقاية من المشكلات الاجتماعية المدركة أو التخفيف منها أو الإسهام في حلها، وتحسين الرفاهية للأفراد والجماعات والمجتمعات[3].

وبالرجوع لأهم التجارب الدولية، يتبين أن برامج المساعدات الاجتماعية عادة ما تتميز بالخصائص التالية[4]:

- لا يعتمد البرنامج على الاشتراكات في عملية تمويله، وإنما يمول من خزينة الدولة.
- الغرض من البرنامج استكمال دخول الفئات الضعيفة بصورة خاصة مثل "المسنين، والعاجزين، وغيرهم"، وتمثل في بعض البلدان "شبكة أمان" لغير القادرين على الحصول على إعانات التي يكفلها التأمين الاجتماعي.
- تفاوت الإعانات والشروط اللازم توفرها للحصول عليها من بلد إلى آخر، فقد تكون المزايا نقدية أو عينية في صورة معونة غذائية، وقد تتضمن معونة "برامج الدخل" أو "برامج تعويض التكاليف"، وهي التي توفر التعويض الكلي أو الجزئي لرعاية الأسرة، أو الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

وتسير برامج المساعدات الاجتماعية في البلدان المتقدمة جنباً إلى جنب مع مختلف الترتيبات الخاصة التي يضعها الأفراد لحماية أنفسهم تجاه طوارئ معينة، ومن بينها المدخرات الخاصة، والتأمينات الخاصة، وصناديق المعاشات، وغيرها.

(ب) العناصر الرئيسية لبرامج المساعدات الاجتماعية

ومن منظور حقوقي، ينبغي لبرامج المساعدات الاجتماعية أن يتوفر فيها العناصر الرئيسية التالية [5]:

- الشمول: يجب أن يرمي برنامج المساعدات الاجتماعية إلى توفير التغطية الشاملة في جميع حالات الطوارئ وظروف الحياة التي تهدد قدرة الأفراد على اكتساب الدخل، وقدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، ويتضمن ذلك المساعدات في حالة «البطالة، والمرض، والعجز، والحمل والولادة، والشيخوخة، وإعالة أطفال الفقراء، ومعونة عيش الكفاف، وغيرها».
- إمكانية الإنتفاع: يجب أن ينتفع بالمساعدات كل من يحتاج إليها، وأن تكون متاحه لجميع من تنطبق عليه الشروط، مع تسهيل امكانية النفاذ أو الوصول إليها.
- الكفاية والملائمة: يجب أن يكون مستوى المساعدات المقدمة كافياً وملائماً، أما مقدار المساعدة المدفوعة فهو يتوقف على نوع نظام المساعدات الاجتماعية وقواعده، فعلى سبيل المثال؛ يرتبط مقدار الاعانات المدفوعة في ظل بعض نظم التأمنيات الاجتماعية بالاشتراكات المدفوعة، ومع ذلك يجب أن تكون الإعانات بموجب برامج المساعدات الاجتماعية القائمة على حاجة كافية –على الأقل– لضمان عدم هبوط مستوى المستفيدين إلى ما دون الحد الأدنى لعيش الكفاف أو خط الفقر الذي لا بد أن يكون محدداً بوضوح. كما يجب أن يكون نوع المساعدات المقدمة (سواء كانت مادية أو عينية) ملائماً لنوع الخطر أو حالة الطوارئ الناشئة، فعلى سبيل المثال يجب أن تمتد مدفوعات مساعدة الأمومة لتشمل الفترة اللازمة لتغطية استحقاقات الولادة ورعاية الرضيع.
- احترام المساواة: يجب أن لا تتضمن برامج المساعدات الاجتماعية تمييزاً جائراً ضد أي شخص على أساس العرق "مثلاً"، أو الجنس، أو النوع، أو الميل الجنسي، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصول الوطنية أو الاجتماعية، أو النسب، أو الوضع الاقتصادي الاجتماعي، ويتضمن ذلك التمييز المباشر وغير المباشر.

- احترام الضمانات الإجرائية: يجب وضع قواعد وإجراءات معقولة ومنصفة للبت فيمن تنطبق عليهم شروط برامج المساعدات الاجتماعية، ومن تنتهي فترة استحقاقهم للمساعدات، ويجب أن تتاح لكل من يتضرر من "قواعد قانونية، أو من قرار إداري"، فرصة اللجوء إلى القضاء بسرعة، وفي حدود ما يستطيع دفعة من نقود أو مبالغ لاستصدار حكم يحدد حقوقة ويفصل في الأمر فصلاً فعالاً.

(ج) أنواع برامج المساعدات الاجتماعية

تتعدد أنواع برامج المساعدات الاجتماعية، ولكنها تختلف بحسب الظروف التي تمر بها كل دولة على حده. وبصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين من برامج المساعدات: برامج المساعدات الاجتماعية المؤقتة و برامج المساعدات الاجتماعية الدائمة.

1. برامج المساعدات الاجتماعية المؤقتة:

وهي برامج تهدف إلى معالجة مشكلات طارئة أو مواجهة أوضاع أو أزمات اجتماعية حرجة أوجدتها ظروف اقتصادية أو سياسية معينة، أو هي برامج تهدف إلى التصدي للأزمات الناجمة عن الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها، ويتميز هذا النوع من المساعدات بالآتي[6]:

- إنها مساعدات ضرورية لمساعدة الأفراد الذين يفقدون عملهم، ويتعرضون للجوع أو المرض بصورة مفاجئة.
- تعد بمثابة نظام إنقاذ دوري للمتضررين والفقراء والمعرضين للمعاناة، والتهديد نتيجة للكوارث الطبيعية أو غيرها.
- تعد ضرورة ملحة لحماية الفقراء أثناء فترات الاضطراب أو التغير الاقتصادي.
- تناسب فئات السكان الأكثر تعرضاً للمخاطر الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بنظم إدارة تلك المخاطر.

كما يعاني هذا النوع من المساعدات من عدة عيوب ومثالب من أهمها التركيز على مساعدة الفقراء في التصدي للأزمات فقط عند حدوثها، والذي من الممكن أن يؤدي ذلك إلى وقوعهم في فخ الفقر الدائم نتيجة عدم إتاحة أية فرص لهم في توليد الدخل. كما يعد هذا النوع من المساعدات مجرد إجراءات تتخذ في آخر المطاف، وتستخدم في أوقات الطوارئ والأزمات، وبعد ذلك يتم في أغلب الأحيان إهمالها أو التخلي عنها عقب انتهاء الأزمات أو حالات الطوارئ. هذا وتجدر

الإشارة إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها بعض الحكومات، عند وقوع الأزمات، من أجل الحصول على التأييد السياسي والأموال والخبرة اللازمة للاستجابة للطوارئ. من هذا المنطلق، لا يمثل هذا النوع من المساعدات منهج شمولي (دائم) متكامل لتخفيض أعداد الفقراء.

2. برامج المساعدات الاجتماعية الدائمة:

هي نوع من أنواع برامج المساعدات الاجتماعية التي تعد كنمط وقائي طويل المدى لتوفير القدر الملائم من الحماية الاجتماعية الدائمة للمواطنين، وغالباً ما يتم بنائها في الفترات التي تسبق إجراء تحولات أو تغيرات دائمة في النظم الاقتصادية أو الاجتماعية السائدة، ويتميز هذا النوع من المساعدات بالآتي[7]:

- تستند إلى ترتيبات واستراتيجيات طويلة المدى لتوفير الحماية الاجتماعية للمستفيدين.
- تقوم على مبادئ توفير برامج مساعدات ضد عدة مخاطر مثل "البطالة، والشيخوخة، وإصابات العمل، والعجز، والترمل، والمرض، وغيرها".
- تتضمن قدر كبير من الإجراءات التدخلية الهادفة إلى زيادة القدرة على التغلب على المخاطر، ومعالجة مصادر تلك المخاطر.
- تمثل منهج شمولي (دائم) متكامل لتخفيف أعداد الفقراء وتمكينهم.

إلا أن هذا النمط من برامج المساعدات الاجتماعية يتطلب توفير قدر كبير من الإعتمادات والمخصصات المالية، والبحث عن مصادر دائمة لتمويله كما يتطلب تنفيذ العديد من عمليات المراجعة والتقييم الدوري للعائد الاجتماعي منه.

ثالثاً: الإطار المرجعي للاهتمام بأثر المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت

وفي ضوء ما سبق تناوله في القسم الثاني للدراسة، يركز هذا الجزء على مجموعة من المحاور المتصلة بنظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت، على النحو التالي:

(أ) نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت.. الملامح العامة

المساعدات الاجتماعية هي بمثابة النظام الذي يتم بمقتضاه تقديم الدولة العون للأسر والأفراد ممن يمرون بظروف مالية صعبة دون الحد الأدنى لمستوى المعيشة وذلك لتحسين

أوضاعهم المعيشية. وتعتبر تلك المساعدات وسيلة من وسائل الأمان الاجتماعي التي تكفل للأسر المحتاجة دخلاً شهرياً يساعدها على تلبية حاجاتها الأساسية أو دخلاً مؤقتاً ينتهي بزوال الظروف المسببة لطلبه. وتقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالإضافة إلى صرف المساعدات الاجتماعية لمستحقيها بتسديد الأقساط الشهرية للهيئة العامة للإسكان المترتبة على المنتفعين بالمساعدة نظير حصولهم على مساكن حكومية، وتسديد أقساط القروض العقارية المقررة على الأسر التي تتقاضى المساعدة، وصرف بدل ملابس للطلبة من أبناء الأسر الذين يتقاضون المساعدة من الدولة [8].

ويعتبر نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت من أقدم برامج الرعاية الاجتماعية [9]، وقد نجح النظام في مواجهة الكثير من حالات الأسر المعرضة لمخاطر الفقر والحاجة، سواء بسبب فقدانها عائلها أو تعرض الأسر للتصدع بسبب المشكلات المترتبة على الطلاق أو ما يعرف بالتفكك الأسري. ويوضح الجدول رقم (1) أهم المؤشرات المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية المباشرة خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010.

جدول رقم (1): تطور أهم مؤشرات المساعدات الاجتماعية المباشر

المؤشر	2000	2005	2010
عدد الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية	14064	20064	29455
عدد المسنين المستفيدين من رعاية الإيواء والخدمات المتنقلة	817	1843	2793
عدد المستفيدين من الحضانة العائلية	705	710	948
عدد المستفيدين من خدمات رعاية المعاقين	1225	917	1003
عدد المستفيدين من رعاية الأحداث	1170	852	857
إجمالي المبالغ المصروفة للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية (مليون دينار)	34.9	62.3	136.9

المصدر: بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويتية ، فبراير/2011.

وتشير الأرقام الرسمية إلى تزايد أعداد المستفيدين من نظام المساعدات الاجتماعية (الأسر والأفراد) وإجمالي المبالغ التي أنفقت؛ فقد تضاعفت قيمة المساعدات الاجتماعية لتلائم الزيادة في أعداد المستفيدين حيث ارتفعت من نحو 35 مليون دينار كويتي في عام 2000 إلى نحو 137 مليون دينار كويتي في عام 2010؛ أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 29%، وصاحب ذلك زيادة في عدد الأسر المستفيدة من حوالي 14 ألف أسرة إلى حوالي 29 ألف أسرة للفترة ذاتها؛ أي بنسبة زيادة بلغت نحو 110%. يؤكد هذا بدوره ارتفاع نصيب الأسرة خلال الفترة المشار إليها من

248 ألف دينار كويتي إلى 465 دينار كويتي. وتتوزع هذه المساعدات للفئات الأكثر استحقاقاً، وهي: المطلقات (27.7%)، المعاقون أقل من 18 سنة (17.6%)، حالات الشيخوخة (17.1%)، متزوجات من غير محددي الجنسية (6.7%)، مرضى (5.8%)، عجز مالي (4.5%)، أسر مسجونين (4.3%)، أسر طلبة (4%)، فئات أخرى (12.3%)[10].

وما يمكن استخلاصه من هذا الاستعراض، بأنه بالرغم من الجهود المبذولة لرعاية الأفراد والأسر ممن يتلقون مساعدات اجتماعية، ليس هناك ما يشير إلى مدى تحقيق النجاح في تنمية قدرات، أو مهارات هذه الشريحة الاجتماعية الهامة، أو إعادة تحويلهم إلى شريحة منتجة من خلال التدريب، أو صقل المهارات، أو تبني المشروعات الصغيرة المنتجة بدلاً من شريحة معتمدة كلياً على جهود الدولة، والذي أضفى سمة الاتكالية والانعزال الاجتماعي مما أفقد القدرة على المشاركة الاجتماعية وخروج هذه الشريحة الاجتماعية من الطاقة الإنتاجية للمجتمع الكويتي. ولعل ذلك يقودنا إلى طبيعة الدور المسئول الذي يفترض أن تقوم به الدولة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت على انتهاج رؤية جديدة فعالة تعمل لانخراط هؤلاء الأفراد والأسرة القادرة على العمل والإنتاج على استثمار طاقتها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبدو أن التركيز على الرعاية من خلال تقديم المساعدات يحظى بالأولوية عوضاً عن تنمية القدرات والإمكانيات، مما يعد مؤشراً غير إنمائي.

(ب) الملامح العامة لقانون المساعدات الاجتماعية

إن تقديم المساعدات للمنتفعين والوقوف إلى جانبهم يعد من أهم مقومات الدولة، وذلك استناداً إلى دستور دولة الكويت الذي أولى للأسرة الكويتية أهمية خاصة وأوجب رعايتها وصونها وتوفير العيش الكريم لها، وذلك وفقاً للمادة رقم (11) من الدستور الكويتي، والتي تقضي بأن "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل" [11].

1. شروط الانتفاع بأحكام قانون المساعدات العامة:

تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين المقيمين في دولة الكويت الذين يستحقون المساعدة، وقد استثنى القانون من شرط الجنسية للأولاد غير الكويتيين المولودين في الكويت والمقيمين بها والتي تعولهم أرملة كويتية، كما استثنى الأولاد غير الكويتيين للمطلقة الكويتية، والذين كانت تصرف لهم مساعدة قبل نفاذ هذا القانون، ويتضح من ذلك أن القانون لا يقدم مساعدات للأولاد غير الكويتيين للمطلقة الكويتية بعد صدوره.

وقد اشترط القانون لاستمرار صرف المساعدات للمستفيد ألا يمارس التسول على سبيل الاحتراف ففي هذه الحالة يسقط حق مستحق المساعدة، ويجوز إلحاقه بإحدى دور الرعاية الاجتماعية أو الصحية. على أنه إذا ثبت أن محترف التسول هو "رب الأسرة" يستمر صرف المساعدة لأسرته، ولا يحسب من ضمن الأسرة عند تقدير المساعدة في هذه الحالة، وذلك حتى لا تضار الأسرة بسبب انحراف المسئول عنها. كما يجيز القانون للوزارة (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) بعد دراسة حالة مستحق المساعدة أن تقوم برعاية أموره المعيشية إذا تبين أن ذلك في مصلحته[12].

ويقر القانون صرف المساعدات لإغاثة الأسر والأفراد، وذلك لمواجهة النكبات العامة والخاصة. كما صدر قرار من مجلس الوزراء بالمساعدات التي تصرف في حالات النكبات العامة. كما تصرف المساعدة للأبناء الذين لا يزيد سنهم عن 18 عاماً إلا إذا ثبت استمرارهم في التعليم، أو كانوا مصابين بعاهات، أو هم من البنات حتى تاريخ عقد زواجهن[13].

وقد اتجه القانون الكويتي إلى عدم السماح للأفراد بالجمع بين المساعدة الاجتماعية والمكافآت التدريبية أو التعليمية. فقد نصت المادة (12) من القانون رقم 22 لسنة 1978 (وهو القانون اللاحق لقانون رقم 19 لسنة 1962، والذي تم بمقتضاه إعادة تنظيم عملية صرف المساعدات الاجتماعية) على عدم اعتبار الأبناء الذين يتقاضون مكافآت تدريبية أو تعليمية في عداد الأسرة عند تقدير المساعدة، وذلك تشجيعاً لهم على الاستمرار في تدريبهم أو في تفوقهم التعليمي، وحتى لا يكون في صرف المساعدة لهم ما يثنيهم عن هذا التدريب أو التفوق، وبذلك يمنع القانون الأخذ بأسباب الاتكالية على ما تقدمه الدولة من مساعدات.

كما أوردت المادة (12) عدم جواز صرف مساعدة لمن لا يدرس وتجاوزت سنه الـ 6 سنوات باعتبارها سن الدراسة الإلزامية طبقاً لقانون التعليم الإلزامي؛ حتى لا يهمل العائل في إلحاق من يعولهم في هذه السن بالمدارس اتكالاً على المساعدة. بل أن المساعدة وتطورها مرتبط بتطور المراحل التعليمية، والتي تعد حافزاً له على إلحاق من يعولهم بالمدارس في سن التعليم الإلزامي.

وبالنظر إلى تلك المبررات؛ يتضح أنه من الأجدر أن يعامل الذين يحصلون على مكافآت تدريبية أو تعليمية المعاملة نفسها، وأن يسمح لهم بالجمع بين المساعدة الاجتماعية والمكافآت التي يحصلون عليها وخاصة أن الإنفاق على التعليم يتزايد في كل عام.

2. مقدار الاستحقاق

تتكون المساعدة الاجتماعية من مساعدة أساسية، وبدل استهلاك للمياه والكهرباء، ويكون ربط المساعدة الأساسية لمستحقيها كما يبينها الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مقدار استحقاق المساعدات الاجتماعية

عدد الأفراد	أساسي للمساعدة	ماء وكهرباء	الصافي المستحق
1	445 د.ك	2	447 د.ك
2	540 د.ك	4	544 د.ك
3	590 د.ك	6	596 د.ك
4	640 د.ك	8	648 د.ك
5	690 د.ك	10	700 د.ك
6	740 د.ك	12	752 د.ك
7	790 د.ك	14	804 د.ك
8	840 د.ك	16	856 د.ك
9	890 د.ك	18	908 د.ك
10	940 د.ك	20	960 د.ك

المصدر: بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الكويتية ، فبراير/2011.

* الحد الأعلى للمساعدة 960 دينار كويتي.

* الحد الأدنى للمساعدة 135 دينار كويتي.

* وقد بلغ إجمالي المبالغ المصروفة لجميع الحالات خلال عام 2010 مبلغ 136.870 مليون دينار كويتي تقريبا.

وتقضي أحكام القانون بأن يصرف عن كل فرد مستحق للمساعدة مبلغ ديناران شهرياً كبدل استهلاك للمياه والكهرباء، وذلك أياً كانت القيمة الفعلية لهذا الاستهلاك، ويصرف للأسرة مستحقة المساعدة – إذا كانت تسكن بالإيجار– بدل إيجار يساوي الإيجار الثابت بالعقد أو مائة دينار شهرياً أيهما أقل، وتصرف علاوة تدريب وتأهيل قدرها ثلاثون ديناراً شهرياً لمن تلحقه الوزارة بأحد مراكز أو دورات التأهيل المهني. وبالإضافة إلى ذلك:

- يتم تسديد أقساط القروض العقارية للمنتفعين من قبل بنك التسليف والادخار إذا كان للمنتفع قروض عقارية بواقع 20 ديناراً شهرياً.
- تسديد أقساط المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمنتفعين بواقع 20 ديناراً شهرياً.
- صرف بدل ملابس للطلبة أبناء المنتفعين الذين يتقاضون مساعدة.
- صرف بدل إغاثة (حريق) 500 دينار للأسرة.

رابعاً: الدراسة الميدانية

يتكون نظام تحسين الخدمات الحكومية في أي مجال من المجالات من خمس مراحل تهدف إلى تحديد احتياجات متلقي الخدمات ومحاولة تلبيتها، كما تعتمد على مفهوم التحسين المستمر الذي ينطلق من افتراض أن المؤسسات تقيس أداءها باستمرار وفق المعايير التي وضعتها لتقديم الخدمات، وتبحث باستمرار عن طرق لتحسين تلك المعايير، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): المراحل المعتمدة لنظام تحسين الخدمات الحكومية

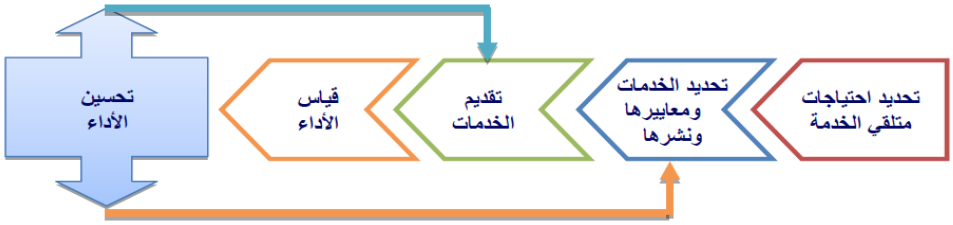

المصدر: شكل مركب من قبل الباحث بناء على مصادر عدة.

كما تتضمن المراحل الخمس المشار إليها مجموعة من الأدوات والمنهجيات لتطبيق نظام تحسين الخدمات الحكومية، وهي[14]:

1. صوت متلقي الخدمة: بمعنى التعرف على فئات متلقي الخدمة ثم التعرف على احتياجات وتوقعات كل فئة.
2. قياس الأداء ومستوى تقديم الخدمات: قياس المستويات الفعلية للخدمات المقدمة.
3. تحديد معايير الخدمات المقدمة: وضع معايير للخدمات المقدمة ونشر وتعميم هذه المعايير.
4. تقييم القدرة المؤسسية: تقييم الواقع الحالي للخدمات المقدمة من حيث سير الإجراءات وهندستها.
5. تحسين الأداء: تحسين مستوى الخدمات المقدمة والتأكد من فعالية الخطط الجديدة.
6. متابعة التنفيذ: وذلك للتأكد من مدى تنفيذ الخدمات وفق الخطط والاستراتيجيات المقرره، وكذلك نشر قصص النجاح بين مؤسسات القطاع العام.

في سياق تقييم الأداء، يعنى هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على صوت (رأي) متلقي المساعدات الاجتماعية (الخدمة) التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت

(المؤسسة أو الجهة الحكومية)، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية استكشافية لجمع البيانات الأولية من خلال استبانة أعدها الباحث للتعرف على تقييم متلقي الخدمة، وكذلك لتحديد مدى تغطية قيمة المساعدات لاحتياجاته ومتطلباته الضرورية، سواء من الناحية المعيشية، أو متطلباته الصحية والتعليمية، وذلك كخطوة أساسية للحصول على التغذية الراجعة، وتحديد وتقييم احتياجات متلقي الخدمة، ولتوليد أفكار جديدة لتحسين الخدمات ووضع معايير جديدة للخدمات والمستويات المستهدفة.

(أ) الإجراءات المنهجية للدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات التقويمية التي تسعى إلى تحليل الوضع الراهن لأحد أهم برامج الرعاية الاجتماعية بدولة الكويت "برنامج المساعدات الاجتماعية"، وقياس هذا الوضع بتحليل جميع بياناته، وذلك بغرض تقييم البرنامج بهدف التوصل إلى مقترحات لزيادة مستوى كفاءته.

ويستخدم الباحث في هذه الجزء من الدراسة الأسلوب (المنهج) الإحصائي، وذلك من خلال سحب عينة من المستفيدين من خدمات برنامج المساعدات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت.

وكما أسلفنا من قبل؛ أن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة اكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، بالإضافة إلى أن زيادة أفراد العينة يزيد من فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، وهذا يؤدي إلى تقليل الخطأ الإحصائي من النوع الأول.

وعلى أساس ذلك، مكّنت ثلاثة عوامل أساسية من تحديد حجم العينة العشوائية التي تم اختيارها في نطاق هذه الدراسة الاستقصائية انطلاقاً من مجتمع البحث، أي كل المستفيدين من المساعدات الاجتماعية (المالية) في المجتمع الكويتي وعددهم وفق بيانات عام 2010م نحو29.455 أسرة؛ أي ما يناهز 43 ألف مواطن تقريباً (عدد الأفراد التي تتضمنهم تلك الأسر)، وذلك بحسب إحصائيات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وهي:

- تقدير مدى انتشار أو تمثيل المتغير أو الظاهرة التي يراد دراستها في المجتمع، وفي هذه الحالة "الحاجة للمساعدات الاجتماعية".

- تحديد المستوى المستهدف من الثقة في النتائج الإحصائية.
- تحديد هامش الخطأ المقبول.

وفي الحالة التي تهم الباحث وباعتبار نموذجاً للمسح يعتمد على عينة عشوائية بسيطة يقع اختيارها على مستوى كل شباك خدمة، يمكننا حساب حجم العينة المطلوبة (n) باستخدام الصيغة التالية:

$$n = \frac{t^2 p(1-p)}{m^2}$$

باعتبار توزيع طبيعي لأفراد مجتمع البحث وبتحديد مستوى الثقة بـ 95% تكون قيمة (t) تساوي 1.96 وبافتراض هامش خطأ (m) بنسبة 5%، وهو ما يعتمد عادة في نطاق البحوث الاجتماعية، ثم باعتبار نسبة المنتفعين بأي شكل من أشكال المساعدات الاجتماعية أي ما يمثل 6.75% من المجتمع الكويتي قيمة (p)، وذلك بالرجوع إلى آخر نتائج الحصر السكاني، فإن حجم العينة الأولية أي على مستوى شباك الخدمة يكون 96.7 مبحوثاً. هذا وباعتبار وجود 15 شباك خدمة يفترض أن تكون متساوية في مواصفاتها وفي قدرة استيعابها للطلبات، يكون الحجم الإجمالي للعينة (96.7x15) أي 1450 مبحوثاً وهو الحجم الذي تم إعتماده عند تنفيذ الدراسة الميدانية؛ أي بما يعادل 5% من مجتمع الدراسة.

بدأت الدراسة الميدانية في شهر نوفمبر من عام2012 ، بعد استكمال كافة الإجراءات الإدارية والفنية في مثل هذه الدراسات، إلا أن جمع المعلومات قد بدء فعلياً في شهر ديسمبر2012 ، وانتهى في منتصف شهر ابريل2013 ، حيث تم بعد ذلك البدء في عملية إدخال وتحليل البيانات. وتم إجراء هذه الدراسة في مركز الخدمة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل على مدار 12 أسبوع. حيث قام الباحث مستعيناً بفريق عمل ميداني بتطبيق استمارة الاستبانة التي أعدها كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية من خلال مقابلات شخصية مع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية (أرباب الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الاجتماعية)، وبالتالي الخاضعين لعملية التقييم، وقد روعي في تصميم الاستبانة القواعد الخاصة بوضع الأسئلة وصياغتها واستخدام أسئلة من النوع المغلق والمفتوح. كما تم قياس الإجابة على بعض الأسئلة على المقياس المتدرج لـ "ليكارت"، وتم استخدام مقياس من ثلاثة نقاط حيث تعني النقطة (1) إتجاهاً "موافقاً بشدة" نحو العبارة، وتعني النقطة (2) إتجاهاً "موافقاً إلى حد ما" نحو العبارة، و(3) تعني إتجاهاً "غير موافق" نحو العبارة.

وقد تضمنت الاستبانة 4 مجموعات رئيسية تتعلق بالمحاور التالية، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: البيانات الأولية.
- المجموعة الثانية: المساعدات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
- المجموعة الثالثة: سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل.
- المجموعة الرابعة: معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره.

وبعد ذلك، تم تحليل البيانات بواسطة الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي حيث تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية في عملية التحليل، وهي:

- معامل ارتباط بيرسون، وقد استخدم هذا الأسلوب في فحص صدق المحتوى للاستبانة من خلال تحديد الارتباط بين كل بند والمجموعة التي ينتمي إليها.
- اختبار ألفا، والذي استخدم في فحص ثبات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية لكل بند على حده لتكون مؤشراً للمتوسط الحسابي.
- المتوسط الحسابي لكل بند، والمتوسطات الحسابية لمجموعات الاستبيان الرئيسية، وذلك لتحديد إتجاه الرأي العام حول كل بند، وحول المجموعة بشكل كلي.
- اختبار كاسكوار، وذلك لفحص الارتباط بين صفتين لتحديد مدى ارتباط أو استقلالية هاتين الصفتين.

وقد استخدم الباحث درجة ثقة 95% في اختبار كل (الفروض/التساؤلات) الإحصائية للدراسة بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي 5 % وهي النسبة المناسبة لطبيعة البحث موضع الدراسة.

(ب) تحليل البيانات:

يحتوي هذا الجزء من الدراسة على مجموعة من التحليلات بغرض الوصول إلى مفهوم أدق لموضوع البحث، والذي بدوره يساعد في التوصل إلى نتائج سليمة، وسوف يشمل هذا التحليل ما يلي:

- فحص صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة.
- أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة.
- تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل.
- معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره

1. صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة

يهدف هذا الجزء إلى فحص مدى صدق المحتوى[15] للاستبانة؛ أي التأكد من مدى ارتباط بنود الاستبانه المتعلقة بكل من أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة، ومن تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة عمله، وذلك من خلال فحص مصفوفة معاملات الارتباط للتأكد من مدى كفاية العينة وسلامة نتائج التحليل، وتم ذلك من خلال فحص مدى ارتباط كل بند في المجموعة مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبارات Split–Half و Cronbach's Alpha.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه باستخدام معامل" سبيرمان" من خلال اختبار Guttman Split–Half Coefficient، ويستعرض الجدول رقم (3) نتائج الفحص لكل المجموعات.

جدول رقم(3): فحص صدق محتوى المجموعات

البنود	قيم الاختبارات الإحصائية		نتيجة الاختبار
	Guttman Split–Half Coefficient	Cronbach's Alpha	
أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة			
الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية	0.534	0.529	ارتباط قوي
تحسين المسكن بعد خدمة المساعدات الاجتماعية	0.813	0.865	ارتباط قوي جدا
تحسين المستوى الصحي	0.752	0.603	ارتباط قوي جدا
تحسين مستوى التعليم بعد خدمة المساعدات	0.612	0.612	ارتباط قوي جدا
تحسين الإنفاق على السلع الأساسية (طعام، ملبس)	0.938	0.918	ارتباط قوي جدا
الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية	0.965	0.755	ارتباط متوسط
سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل			
تقييم سلوكيات مقدم الخدمة	0.761	0.898	ارتباط قوي جدا
تقييم بيئة العمل	0.801	0.807	ارتباط قوي جدا

يتضح من الجدول رقم (3)؛ أن معامل الارتباط دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.01$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه بالنسبة لكل البنود باستثناء بند "الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية" حيث أن مستوى المعنوية يتجاوز 10%.

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار

في نتائج الإستبانة، وضعف إمكانية تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال أسلوب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alfa لفحص ثبات كل بند من بنود المجموعتين. حيث كانت نتيجة المجموعة الأولي تتراوح بين 0.507 و 0.918 ونتيجة المجموعة الثانية بين 0.807 و 0.898 مما يدلل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين جميع البنود الفردية والزوجية لبنود المجموعتين ككل.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبيان الدراسة؛ مما يجعله على ثقة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار ما صممت له.

2. البيانات الأولية "الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية":

سوف يتم في هذا الجزء عرض سمات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية "عينة البحث" حسب نتائج الدراسة الميدانية والبالغ عددهم 1450 مبحوث (رب أسرة)، ويوضح جدول رقم (4) وصف المبحوثين من المساعدات الاجتماعية بحسب "الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، والمهنة".

يوضح الجدول رقم (4) أن غالبية عينة البحث من الإناث بنسبة 51.6% من عينة الدراسة، وأن ما نسبته 13.1% من عينة الدارسة أعمارهم أقل من 20 سنة، وأن 13.9% أعمارهم تتراوح ما بين 20 و30 سنة، وأن 55.7% أعمارهم تتراوح ما بين 30 و 60 سنة، وأن ما نسبته 17.2% أعمارهم تزيد عن 60 سنة فأكثر، وأن ما نسبته 18.9% من عينة الدراسة من غير المتزوجون (أعزب)، و36.1% من هم من المتزوجون، و23% من المطلقين و22.1% من الأرامل. كما يفيد الجدول بأن معظم عينة الدراسة من المستوى التعليمي الثانوي ونسبتهم 54.9%، وأن 13.9% هم من حملة شهادات جامعية، وأن نسبة13.1 % لهم أعمال حرة أو يعملون بالقطاع الخاص، وأن نسبة62.3 % لا يعملون.

جدول رقم (4): وصـف المبحـوثين

خصائص العينة	التكرار النسبي (%)
الجنس	
ذكر	48.4
أنثى	51.6
العمر	
أقل من 20 سنة	13.1
20 إلى 30	13.9
31 إلى 40	14.8
40 إلى 50	21.3
51 إلى 60	19.7
61 فأكثر	17.2
الحالة الاجتماعية	
أعزب	18.9
متزوج	36.1
مطلق	23.0
أرمل	22.1
الحالة التعليمية	
يقرأ ويكتب	9.8
ابتدائية	0.8
متوسط	20.5
ثانوي	54.9
تعليم جامعي/ وأعلى	13.9
المهنة	
طالب	19.7
موظف حكومي	4.9
أعمال حرة	9.8
يعمل بالقطاع الخاص	3.3
لا يعمل	62.3

ويوضح الشكل رقم (2) توزيع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حسب مصادر دخل الأسرة، بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية التي يتلقونها.

شكل رقم (2): توزيع المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حسب مصادر دخل الأسرة (%)

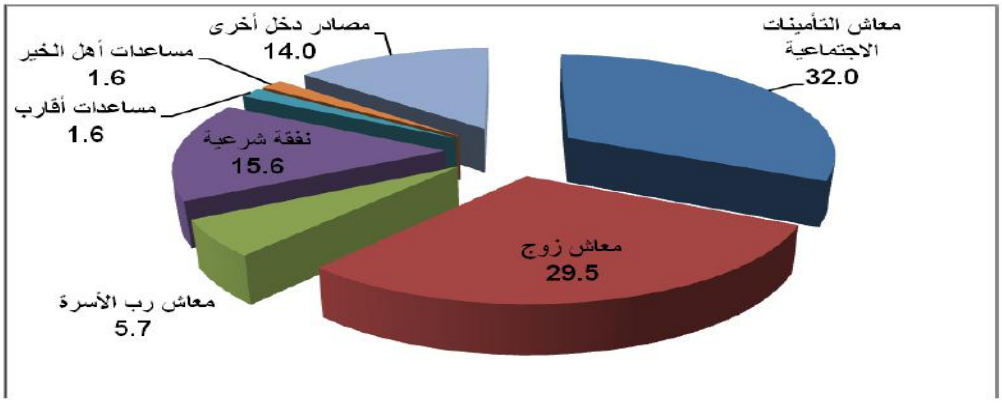

يتضح من الشكل رقم (2)؛ أن 32% من أفراد العينة يتكون مصدر دخلهم من معاش التأمينات الاجتماعية، ونسبة 29.5% مصدر دخلهم معاش الزوج، وأن ما نسبته 15.6% يتكون مصدر دخلهم من نفقة شرعية.

وفيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الذين يعولهم المبحوث، توضح النتائج كما في الشكل رقم (3) أن ما نسبته 30.3% من أفراد العينة يعولون أقل من 3 أفراد في حين 69.7% ثلاثة أفراد فأكثر.

شكل رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة (%)

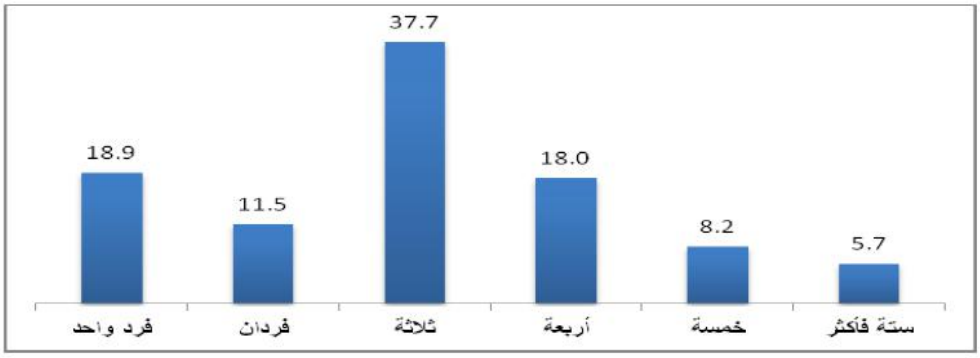

كما يوضح الشكل رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الفئة التي ينتمون إليها من فئات المساعدات الاجتماعية، وجاءت غالبية عينة الدراسة من فئة المساعدات "المطلقة، والأرامل غير المتزوجات، والطلبة" بنسبة إجمالية وصلت إلى 62.3%، وتأتي فئة "المسنين" في المرتبة الرابعة بنسبة 11.5%. تليها فئة "العاجزون مادياً" بنسبة 9%.

شكل رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب فئات المساعدات الاجتماعية (%)

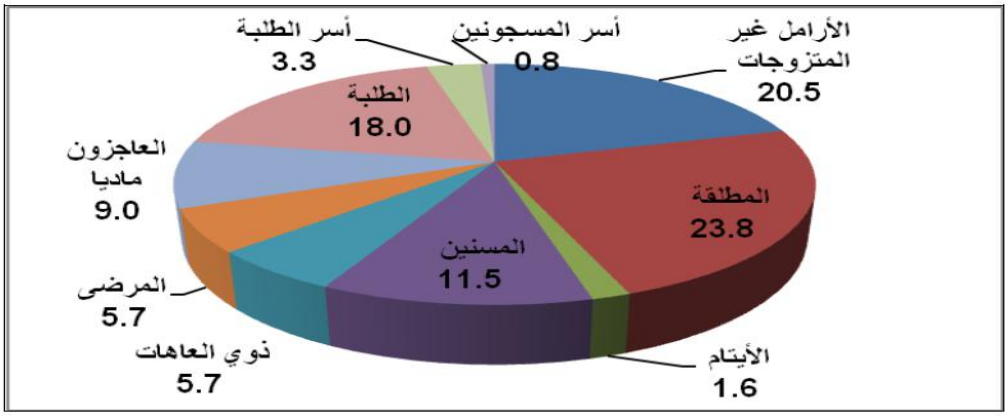

ويوضح الشكل رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات حصول المبحوثين على المساعدات الاجتماعية، وتبين أن نسبة 50.8% تتمتع بالمساعدات الاجتماعية منذ سنتين، ويمثل الذين يتمتعون بالمساعدات منذ أكثر من ثلاثة سنوات 41% في حين لا تمثل الفئة التي تحصل على المساعدات منذ سنة واحدة سوى 8.2%.

شكل رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات حصول المبحوثين على المساعدات الاجتماعية (%)

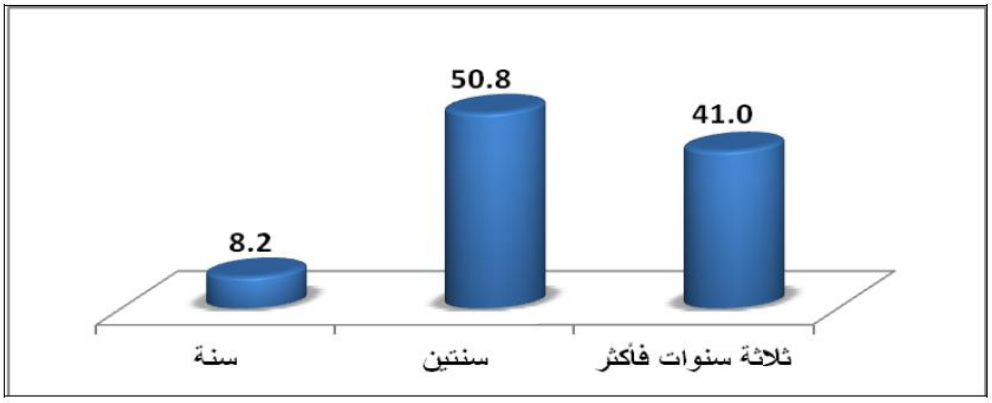

ويشير الجدول رقم (5)؛ إلى مدى العلاقة بين عدد سنوات حصول المبحوث على المساعدات الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة الذين يعولهم نفس المبحوث، فبصفة عامة كلما ارتفع عدد الأفراد في الأسرة كلما ازدادت عدد سنوات الحصول على المساعدات الاجتماعية (إحصائية بيرسن كي سكوار عالية جداً مشيرة إلى وجود علاقة تبعية بين المحورين بمعنوية إحصائية أصغر من 1%).

جدول رقم (5): العلاقة بين عدد سنوات حصول المبحوثين على المساعدات الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة

البند		عدد سنوات حصول المستفيد على المساعدات الاجتماعية		
		سنة	سنتين	ثلاثة سنوات فأكثر
عدد أفراد الأسرة الذين تعولهم	أقل من 3	% 80.0	% 33.9	% 16.0
	3 أو 4 أفراد	%20.0	%62.9	% 54.0
	أكثر من 4 أفراد	% 0.0	% 3.2	% 30.0

كما أوضحت الدراسة أن 63.9% من أفراد العينة يؤجرون السكن الذي يقطنون فيه، وأن نسبة 36.1% يملكون مسكنهم. كما تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة البحث (63.9%) تسكن في شقة.

3. أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة

سوف يتم في هذا الجزء استعراض نتائج التحليل للمجموعات المختلفة التي تندرج تحت أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة، وعددها 6 مجموعات، وذلك من خلال الآتي:

- عرض التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، استخدام اختبار Sample T-Test لتحديد المعنوية الإحصائية لكل بند في المجموعات المختلفة، وذلك للوقوف على مدى قبول أو رفض كل بند من هذه البنود.
- تحديد المتوسط الحسابي للمجموعة ككل، واستخدام اختبار Sample T-Test، وذلك بغرض الوقوف على مدى قبول أو رفض المستقصى منهم حول مضمون كل مجموعة. حيث تم اعتبار النتائج ذات دلالة معنوية إذا كانت قيمة .Sig أقل من 5%.

- المجموعة الأولى: الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية:

تدور هذه المجموعة حول الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) : البيانات المتعلقة بالفوائد الاقتصادية للمساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
توفير دخل ثابت للأسرة	% 87.7	% 0.8	% 11.5	1.2	0.000	معنوية
زيادة دخل الأسرة	% 97.5	% 0.0	% 2.5	1.0	0.000	معنوية
سداد ديون الأسرة	% 28.7	% 24.6	% 46.7	2.2	000.0	معنوية
استثمار وادخار الفائض من الدخل	% 0.8	% 7.4	% 91.8	2.9	0.266	غير معنوية

يتضح من الجدول رقم (6)؛ أن النتائج التي تم التوصل إليها حول الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وذلك من خلال عرض المتوسط الحسابي لكل بند، حيث كانت جمعيها أقل من 3 وهو المقياس المتوقع (عند القيام بالاختبار الإحصائي) أو الرأي النافي للفائدة. مما يشير إلى أن إتجاه إجابة عينة البحث نحو إقرار الفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدة الاجتماعية التي تتمتع بها أفراد العينة، فمن الواضح أن القيم المتعلقة بالمعنوية الإحصائية .Sig كانت جمعيها أقل من 5% (أي رفض الفرضية الصفرية التي تعتبر متوسط الأجوبة يساوي3 وقبول الفرضية البديلة التي تعتبر متوسط الأجوبة أقل من 3) باستثناء البند المتعلق بالأثر في شكل استثمار وادخار الفائض من الدخل.

بناء على تلك النتائج؛ يتضح أن برنامج المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت يحقق الفوائد الاقتصادية لأفراد العينة، وأن "سداد ديون الأسرة" يمثل أولى تلك الفوائد، ويرجع ذلك نظراً لإرتفاع مستوى الأسعار في دولة الكويت بشكل عام. في حين جاء في المرتبة الثانية "توفير دخل ثابت للأسرة"، وقد يرجع ذلك لحاجة هذه الأسر، نتيجة عدم توافر دخل ثابت لها، مما يجعل من المساعدات الاجتماعية بمثابة "دخل ثابت" لها قد يسهم في توفير احتياجاتها الأساسية، ثم جاء في المرتبة الثالثة "زيادة دخل الأسرة" وقد يعكس ذلك أن قيمة المساعدات الاجتماعية تمثل إضافة لدخل الأسرة تنعكس ايجابياً عليها.

إذاً تبين من النتائج السابقة أن المبحوثين يقرون الفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية التي يحصلون عليها بالنسبة لكل البنود التي تضمنها الاستبيان، باستثناء البند الخاص بـ"استثمار وادخار الفائض من الدخل".

- المجموعة الثانية: تحسين المسكن بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تدور هذه المجموعة حول أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين المسكن، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): تحسين مستوى المسكن بعد المساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
تم إدخال تعديلات على المسكن بإضافة غرف جديدة	%1.6	%17.2	%81.1	2.8	0.206	غير معنوية
تشطيب المنزل وتحديثه	%8.2	%46.7	%45.1	2.4	0.080	معنوية
شراء أثاث جديد	%39.3	%43.4	%17.2	1.8	0.001	معنوية
تحديث إمدادات للصرف الصحي	%4.1	%18.0	%77.9	2.7	0.202	غير معنوية
تحديث الشبكة الكهربائية للمنزل	%9.0	%23.0	%68.0	2.6	0.105	غير معنوية
تحديث شبكة المياه في المنزل	%4.1	%18.9	%77.0	2.7	0.202	غير معنوية

يتضح من الجدول رقم (7)؛ أن المتوسطات الخاصة بالبنود الـ 6 التي تضمنتها المجموعة قريبة نسبياً من القيمة 3، وهي القيمة التي تتوافق مع نفي الفائدة من المساعدات الاجتماعية من حيث تحسين المسكن، ووفق البند المعني باستثناء "شراء أثاث جديد، وتشطيب المنزل وتحديثه"، وقد يعكس ذلك أن المساعدات الاجتماعية تتجه أكثر لتشطيب المنزل وتحديثة وشراء أثاث جديد نظراً لتوافر البنود الأخرى من قبل الحكومة، وكذلك لإرتفاع تكلفة تلك البنود مما يجعل المستفيدين غير قادرين على تكلفتها.

- المجموعة الثالثة: تحسين المستوى الصحي بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تعنى هذه المجموعة بأثر المساعدات الاجتماعية على تحسين المستوى الصحي، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) : تحسين المستوى الصحي بعد المساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
السرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة	% 80.3	% 4.9	% 14.8	1.34	0.000	معنوية
إمكانية شراء العلاج	% 98.4	% 0.8	% 0.8	1.02	0.000	معنوية
التوجه للكشف بالعيادات الخاصة	% 86.1	% 11.5	% 2.5	1.16	0.000	معنوية
الحفاظ على النظافة والمظهر العام لأفراد الأسرة	% 92.6	% 3.3	% 4.1	1.11	0.000	معنوية
الكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحة أفراد الأسرة	% 45.9	% 40.2	% 13.9	1.68	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (8)؛ أن هناك إقرارا قوياً من الناحية الإحصائية من أفراد عينة البحث للأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين المستوى الصحي للمبحوثين ولأفراد أسرهم، ويعكس ذلك لأهمية هذه الأنشطة وقلة تكاليفها، بالإضافة إلى توفير الحكومة لبعض البنود مثل «الكشف الطبي الدوري، والسرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة».

- المجموعة الرابعة: تحسين مستوى التعليم بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تتطرق بنود هذه المجموعة إلى أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين المستوى التعليمي، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج التحليل.

جدول رقم (9): تحسين المستوى التعليمي بعد المساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
الرغبة في تعليم الأولاد جميعهم	% 77.0	% 3.3	%19.7	1.43	0.000	معنوية
الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة	% 0.8	% 0.8	% 98.4	2.98	0.319	غير معنوية
الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة جامعية	% 95.1	% 2.5	% 2.5	1.07	0.000	معنوية
التحاق الأولاد بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة	% 11.5	% 17.2	% 71.3	2.60	0.105	غير معنوية
التحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني	%13.1	% 30.3	% 56.6	2.43	0.075	غير معنوية
القدرة على الإنفاق على الدروس الخصوصية	% 93.4	% 2.5	% 4.1	1.11	0.000	معنوية
القدرة على الإنفاق على الكتب الخارجية	% 49.2	% 45.9	% 4.9	1.56	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (9)؛ أن المتوسطات الخاصة بالبنود السبعة التي تضمنتها المجموعة بعيدة نسبياً عن القيمة 3، وهي القيمة التي تتوافق مع نفي الفائدة من المساعدات الاجتماعية من حيث تحسين المستوى التعليمي باستثناء ثلاثة بنود هي " الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة، والتحاق الأولاد بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة، والتحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني"، وقد يرجع ذلك لرغبة رب الأسرة في تعليم ابناءه بهدف إخراجهم من دائرة الحاجة.

- المجموعة الخامسة: تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد خدمة المساعدات الاجتماعية:

تهتم بنود هذه المجموعة بأثر المساعدات الاجتماعية على تحسين الإنفاق على السلع الأساسية، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل.

جدول رقم (10): تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد المساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
الإهتمام بتحسين نوعية الغذاء المقدم للأسرة	% 82.0	% 0.0	% 18.0	1.36	0.000	معنوية
الاهتمام بتناول الفواكه	% 72.1	% 9.0	% 18.9	1.47	0.000	معنوية
الاهتمام بغذاء الأطفال	% 61.5	% 10.7	% 27.9	1.66	0.000	معنوية
شراء السلع الغذائية التي تحتاجها أسرتي	% 82.0	% 0.0	% 18.0	1.36	0.000	معنوية
شراء الملابس التي تحتاجها أسرتي	% 82.8	% 0.0	% 17.2	1.34	0.000	معنوية
القدرة على الشراء النقدي الفوري	% 95.1	% 4.9	% 0.0	1.05	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (10)؛ وجود أثر إيجابي كبير للمساعدات الاجتماعية على كل البنود المتعلقة بتحسين الإنفاق على السلع الأساسية، وذلك بالرجوع إلى قيم المتوسطات، وإلى نتائج الاختبار والمعنوية الإحصائية التي كانت في كل الحالات أصغر من 5%، وجاءت أكثر تلك البنود استفادة من نظام المساعدات الاجتماعية الاهتمام بغذاء الأطفال، يليها الاهتمام بتناول الفواكه، وقد يعكس ذلك أن قيمة المساعدات الاجتماعية كافية لشراء السلع الأساسية مع انخفاض نسبي في اسعار السلع الأساسية.

- المجموعة السادسة: الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية:

تعنى هذه المجموعة بالفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية، وتظهر نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): البيانات المتعلقة بالفوائد الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
حدوث إستقرار أسري	% 81.1	% 4.9	% 13.9	1.33	0.000	معنوية
الإحساس بالذات	% 92.6	% 6.6	% 0.8	1.08	0.000	معنوية
الإعتماد على النفس	% 91.8	% 7.4	% 0.8	1.09	0.000	معنوية
الشعور بالطمأنينة	% 96.7	% 3.3	% 0.0	1.03	0.000	معنوية
الإحساس بالمكانة داخل الأسرة والمجتمع	% 52.5	% 27.9	% 19.7	1.67	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (11)؛ أن هناك إقراراً قوياً من أفراد عينة البحث للأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الوضع الاجتماعي للمبحوثين ولأفراد أسرهم، وأن نظام المساعدات الاجتماعية قد ساهم (ترتيبياً) في تحقيق « الشعور بالطمأنينة، وحدوث إستقرار أسري، والإعتماد على النفس»، ويرجع ذلك لتوفير دخل ثابت للأسرة من ناحية، ويعطي التقدير الاجتماعي من ناحية أخرى.

4. تقييم سلوكيات مقدم الخدمة وبيئة العمل

يوضح هذا الجزء من الدراسة النتائج المتعلقة بتقييم أفراد عينة البحث لسلوكيات مقدم الخدمة وفق مجموعة من البنود التي حددت تلك السلوكيات. كما يوضح موقف المبحوثين من بيئة العمل، ووجهة نظرهم حول أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية الحالي ومقترحاتهم لتطويره، وذلك من خلال الآتي:

- وضع التكرارات بالجدول لتكون مؤشر للمتوسط الحسابي، وذلك لإلقاء الضوء على النتائج.
- كما تم اعتبار أن (1) يشير إلى "الموافقة بدرجة كبيرة جداً" على العبارة التي يتضمنها البند، (2) تدل على "الموافقة المتوسطة أو إلى حد ما" على العبارة، و(3) تدل "عدم الموافقة الشديدة".
- الاختبار الإحصائي يخص الفرضية الصفرية التي تعتبر متوسط الأجوبة يساوي 3، والفرضية البديلة التي تعتبر متوسط الأجوبة أقل من 3.

- تقييم سلوكيات مقدم الخدمة:

يهدف هذا الجزء من الاستبيان إلى تقييم متلقي المساعدات الاجتماعية لسلوكيات الموظف مقدم الخدمة، وذلك من خلال مجموعة من البنود، ويأتي تفصيل النتائج المتعلقة بها في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): البيانات المتعلقة بتقييم سلوكيات مقدم الخدمة

البند	موافق جداً	إلى حد ما	غير موافق مطلقاً	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
الموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة	%42.6	%49.2	%8.2	1.66	0.000	معنوية
الموظف سريع في الرد على الاستفسارات وتقديم الخدمات وإنجاز المهام	%34.4	%52.5	%13.1	1.79	0.000	معنوية
الموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون	%36.1	%54.9	%9.0	1.73	0.000	معنوية
الموظف لديه قدرة على حل المشاكل	%27.0	%63.1	%9.8	1.83	0.000	معنوية
الموظف يفهم احتياجات/طلبات متلقي الخدمة	%34.4	%59.0	%6.6	1.72	0.000	معنوية
الموظف يقدم معلومات دقيقة	%23.8	%68.9	%7.4	1.84	0.000	معنوية
الموظف يحافظ على خصوصية معلومات متلقي الخدمة	%32.8	%63.9	%3.3	1.70	0.000	معنوية
الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن	%52.5	%44.3	%3.3	1.51	0.000	معنوية
الموظف يحترم الآداب العامة	%18.9	%75.4	%5.7	1.87	0.000	معنوية
الموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وبحيادية	%46.7	%46.7	%6.6	1.60	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (12)؛ أن النتائج التي تم التوصل إليها حول تقييم سلوكيات مقدم الخدمة، وذلك من خلال عرض المتوسط الحسابي لكل بند كانت جميعها أقل بكثير من 3 أي «عدم الموافقة بشدة» على العبارة التي يتضمنها البند، ومفاد هذه النتائج هو إتجاه رأي المتلقين للخدمة في المركز التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل نحو الرضا عن الخدمات المقدمة والذي بلغ أعلى مستوياته في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي:

- الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- الموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وبحيادية.
- الموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة.
- الموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون.

وقد يعكس ذلك أن العمل بالقطاع الحكومي بدولة الكويت له العديد من المزايا المادية تجعل من مقدم الخدمة يعمل برضا. مما ينعكس على سلوكياته تجاه متلقي المساعدات الاجتماعية من حيث الاحترام في التعامل، والرغبة في المساعدات، وإنهاء الإجراءات بسهولة ويسر، بالإضافة إلى البعد الإنساني في التعامل الإنساني مع مجموعة من الفئات التي تعاني من مختلف مظاهر العوز والحاجه.

- تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة:

يهتم هذا الجزء من الاستبيان بتقييم متلقي المساعدات الاجتماعية لبيئة عمل الموظف مقدم الخدمة، وذلك من خلال مجموعة من البنود، وتأتي تفصيل النتائج المتعلقة بها في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
المكان مجهز لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين	%3.3	%9.8	%86.9	2.84	0.208	غير معنوية
هناك جهاز ترقيم الدور الآلي	%0.8	%0.0	%99.2	2.98	0.319	غير معنوية
هناك مكان مناسب للجلوس والانتظار	%0.8	%8.2	%91.0	2.90	0.220	غير معنوية
المكان ملائم ومجهز للموظف لتسهيل أداء عمله	%0.8	%63.1	%36.1	2.35	0.006	معنوية
هناك دورات مياه متوفرة للجنسين ولذوي الاحتياجات الخاصة	%7.4	%42.6	%50.0	2.43	0.009	معنوية
هناك مياه متوفرة صالحة للشرب وسهلة الوصول إليها	%0.8	%11.5	%87.7	2.87	0.210	غير معنوية
درجة حرارة المكان ملائمة للعمل ولاستقبال المواطنين صيفا وشتاء	%3.3	%45.1	%51.6	2.48	0.011	معنوية
المكان نظيف وصحي	%3.3	%43.4	%53.3	2.50	0.018	معنوية
عدد شبابيك تقديم الخدمة يلاءم الكثافة العددية لمتلقي الخدمات	%5.7	%76.2	%18.0	2.12	0.002	معنوية

يتضح من الجدول رقم (13)؛ أن كل المتوسطات تتجاوز 2، وأن عدد منها قريب جداً من 3، وهو يعني أن الرأي هو أقرب إلى "عدم الموافقة بشدة" على العبارة التي تتضمنها كل بند، الأمر الذي يشير إلى عدم الرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة عن بيئة عمل مقدم الخدمة، وبالإعتماد على قيم المتوسطات، وعلى نتائج الاختبار الإحصائي، ولمعنوية الاختلاف عن القيمة 3. كما توضح النتائج وجود خلل من وجهة نظر أفراد العينة البحثية في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي من حيث قوة الخلل:

- وجود جهاز ترقيم الدور الآلي.
- وجود مكان مناسب للجلوس والانتظار.
- توفر مياه صالحة للشرب وسهلة الوصول إليها.
- جاهزية المكان لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين.

بينما يظهر التحليل الإحصائي أن بيئة عمل مقدم الخدمة ايجابية وفق البنود التالية:

- المكان نظيف وصحي.
- درجة حرارة المكان ملائمة للعمل ولاستقبال المواطنين صيفاً وشتاءً.
- هناك دورات مياه متوفرة للجنسين ولذوي الاحتياجات الخاصة.
- عدد شبابيك تقديم الخدمة يلاءم الكثافة العددية لمتلقي الخدمات.

5. معوقات الاستفادة من المساعدات الاجتماعية ومقترحات تطويره

يهدف هذا الجزء إلى محاولة رصد أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية من وجهة نظر متلقي الخدمة، والتعرف على مقترحات أفراد العينة البحثية من أجل تطوير النظام القائم للمساعدات الاجتماعية، كا يستعرض هذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها، ويبين الشكل رقم (6) توزيع مقدار المساعدات الذي يتقاضاه المستفيد من المساعدات الاجتماعية.

شكل رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب قيمة المساعدات المستلمة

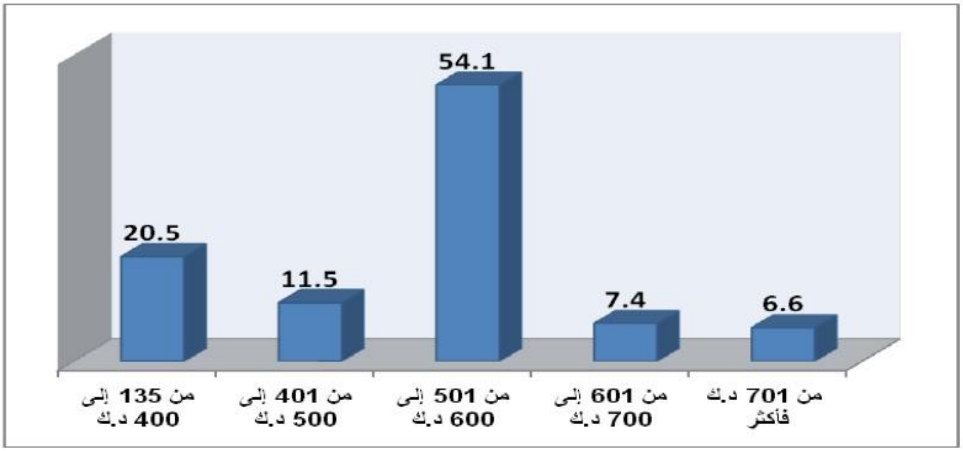

يتضح من الشكل رقم (6)، أن غالبية عينة البحث تحصل على مقدار مساعدات تتراوح بين 500 و600 دينار كويتي بنسبة 54.1%، وأن 32% من أفراد العينة يتقاضون مساعدات تقل قيمتها عن 500 دينار كويتي، و14% يحصلون على إعانات مادية تتجاوز 600 دينار كويتي.

هذا وترى نسبة 91% من عينة البحث أن مقدار المساعدات التي يستلمونها غير كافي، وهذا ما يؤكد مقابل 9% من المبحوثين يعتبرون مقدار المساعدات التي يستلمونها كافي أو كافي إلى حد ما.

كما أفرز الاستبيان مجموعة من البنود لحصر أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية، وطلب من المستفيدين من تلك المساعدات من أفراد العينة البحثية تحديد موقفهم من كل بند وفق ثلاثة مواقف، وهي "موافق جداً" على العبارة (1)، "موافق إلى حد ما" (2) أو "غير موافق مطلقاً" (3)، وكانت النتائج مثلما هي معروضة في الجدول رقم (14).

جدول رقم(14): البيانات المتعلقة بالمعوقات التي يواجهها نظام المساعدات

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
القيمة ضئيلة للمساعدات	% 91.8	% 7.4	% 0.8	1.09	0.000	معنوية
كثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات	% 98.4	% 1.6	% 0.0	1.02	0.000	معنوية
طول فترة الانتظار للحصول على المساعدات	% 95.9	% 2.5	% 1.6	1.06	0.000	معنوية
عدم صرف المساعدات في يوم محدد ثابت	% 0.0	% 2.5	% 97.5	2.98	0.319	غير معنوية
الزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات	% 30.3	% 66.4	% 3.3	1.73	0.000	معنوية
المجاملات في تسهيل حصول غير المستحقين للمساعدات	% 22.1	% 47.5	% 30.3	2.08	0.000	معنوية
عدم تعاون الأخصائيين بمكاتب المساعدات في تسهيل الإجراءات	% 10.7	% 37.7	% 51.6	2.41	0.012	معنوية
عدم تعاون الأخصائيين الاجتماعيين في الوحدات في تسهيل الإجراءات	% 10.7	% 37.7	% 51.6	2.41	0.012	معنوية
صعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة	% 28.7	% 64.8	% 6.6	1.78	0.000	معنوية
عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على المساعدات	%100.0	% 0.0	% 0.0	1.00	0.000	معنوية

يتضح من الجدول رقم (14)؛ باستثناء البند المتعلق بـ" عدم صرف المساعدات في يوم محدد ثابت" إن متوسطات كل البنود الأخرى التي جاء ذكرها في إطار تحديد أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات أقل من 3 إن لم تكن أصغر من 2، وجاء تأكيد هذه النتيجة بإقرار معنوية الاختبار الإحصائي، وبالتالي إقرار أهمية البنود من وجهة نظر متلقي الخدمة، وبالإعتماد على هذه النتائج يمكن تحديد أهم المعوقات حسب الترتيب التنازلي على النحو التالي:

- عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على المساعدات.
- كثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات.
- طول فترة الانتظار للحصول على المساعدات.
- القيمة ضئيلة للمساعدات.
- الزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات.
- صعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة.

ولتجاوز تلك المعوقات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، طلب من المبحوثين إبداء الرأي حول مجموعة من المقترحات، وكانت النتائج مثلما هو معروض في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15): مقترحات تطوير نظام المساعدات الاجتماعية

البند	موافق جدا	إلى حد ما	غير موافق مطلقا	المتوسط	المعنوية Sig	النتيجة
زيادة قيمة المساعدات	%95.9	% 3.3	% 0.8	1.05	0.000	معنوية
تيسير إجراءات الحصول على المساعدات	%100.0	% 0.0	% 0.0	1.00	0.000	معنوية
تحديد مواعيد لصرف المعاش شهرياً ثابتة	%1.6	% 0.0	% 98.4	2.97	0.319	غير معنوية
توصيل المساعدات للمسنين للمنزل	% 58.2	% 33.6	% 8.2	1.50	0.000	معنوية
مساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل	% 95.1	% 4.1	% 0.8	1.06	0.000	معنوية
إعطاء تلك الأسر قروض لعمل مشاريع	% 87.7	% 8.2	% 4.1	1.16	0.000	معنوية
تدريب تلك الأسر على عمل مشاريع	% 94.3	% 4.9	% 0.8	1.07	0.012	معنوية
أن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع التموينية مجاناً	% 96.7	% 3.3	% 0.0	1.03	0.012	معنوية

يتضح من الجدول رقم (15)؛ وبشكل متطابق مع النتائج السابقة، باستثناء البند المتعلق بتحديد مواعيد لصرف المعاش شهرياً ثابتة فإن متوسطات كل المقترحات الأخرى التي جاء ذكرها لتطوير نظام المساعدات أقل من 3 إن لم تكن أصغر من 2، وجاء تأكيد هذه النتيجة بإقرار معنوية الاختبار الإحصائي، وبالتالي إقرار أهمية المقترحات من وجهة نظر متلقي الخدمة، وبالإعتماد على هذه النتائج يمكن تحديد أهم المقترحات حسب الترتيب التنازلي على النحو التالي:

- تيسير إجراءات الحصول على المساعدات.
- أن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع التموينية مجاناً.
- زيادة قيمة المساعدات.
- مساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل.
- تدريب تلك الأسر على عمل مشاريع.
- توصيل المساعدات للمسنين للمنزل.

(ج) مناقشة وتفسير النتائج

يعنى هذا الجزء من الدراسة بمناقشة وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل السابق، وتوضيح الأثر المتحقق للمساعدات الاجتماعية على المستفيدين منها، وذلك على النحو التالي:

1. أثر المساعدات الاجتماعية على تحسين مستوى معيشة المستفيدين منها:

- الفوائد الاقتصادية المترتبة على المساعدة الاجتماعية: تبين نتائج الدراسة أن المستفيدين يقرون بالفائدة الاقتصادية المترتبة على المساعدات الاجتماعية التي يحصلون عليها بالنسبة لكل البنود التي تضمنها الاستبيان "توفير دخل ثابت للأسرة، زيادة دخل الأسرة، سداد ديون الأسرة"، باستثناء البند الخاص "باستثمار وادخار الفائض من الدخل"، وتبدو هذه النتائج منطقية بالنظر إلى الهدف الأساسي من نظام المساعدات الاجتماعية الذي يتمثل في إشباع الحاجات الأساسية لمتلقيها، وبالتالي يستهدف بالأساس الأسر المهددة بالفقر التي عادة ما تشكو من عجز في الدخل.
- تحسن مستوى المسكن بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بضعف الفائدة من المساعدات الاجتماعية في تحسين المسكن وفق البنود "تم إدخال تعديلات على المسكن بإضافة غرف جديدة، تحديث إمدادات للصرف الصحي، تحديث الشبكة الكهربائية للمنزل، تحديث شبكة المياه في المنزل"، ويقرون الفائدة في بندين هما "شراء أثاث جديد، تشطيب المنزل وتحديثه»، وقد تفسر تلك النتائج على أساس أن 63.9% من أفراد العينة يؤجرون السكن الذي يقطنون فيه، الأمر الذي يترتب عليه أن صاحب العقار أو المؤجر يلتزم بعمل صيانة دورية للعقار باستثناء عمليات تأثيث وتحديث المسكن.
- تحسين المستوى الصحي بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: تشير النتائج أن هناك إقراراً قوياً من قبل المستفيدين للأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين المستوى الصحي للمبحوثين ولأفراد أسرتهم، وهي «السرعة في الكشف في حالة مرض أحد أفراد الأسرة، إمكانية شراء العلاج، التوجه للكشف بالعيادات الخاصة، الحفاظ على النظافة والمظهر العام لأفراد الأسرة، الكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحة أفراد الأسرة»، ويمكن تفسير ذلك بأن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المساعدات الاجتماعية هو مساعدة الفئات المستهدفة من البرنامج في تلبية متطلبات الحياة الأساسية، والتي من بينها توفير العلاج المناسب، وتوفير وتسهيل سبل نفاذ الفئات المستهدف إلى الموارد والخدمات التي تلبي احتياجاتهم بشكل عام، والخدمات الصحية بشكل خاص.
- تحسين مستوى التعليم بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بضعف فائدة المساعدات الاجتماعية في تحسين مستوى التعليم وفق البنود «الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة متوسطة، التحاق الأولاد

بمدارس التعليم الخاص والجامعات الخاصة، التحاق المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني»، ويقرون الفائدة في البنود «الرغبة في تعليم الأولاد جميعهم، الرغبة في الاستمرار في التعليم لمرحلة جامعية، القدرة على الإنفاق على الدروس الخصوصية، القدرة على الإنفاق على الكتب الخارجية»، وتفسر تلك النتائج بأن الفئة المستهدفة ترى أن الاستمرار في العملية التعليمية حتى المستوى الجامعي أصبح من الضرورات، وذلك لارتباط المستوى التعليمي بزيادة الدخل، فيتضح بذلك أن تلك الأسر توجه جزء من دخلها بشكل عام لتحقيق هدف استمرار تعليم أفرادها من خلال الإنفاق على الدروس الخصوصية وشراء الكتب الخارجية، أما بالنسبة لنفي أفراد العينة لالتحاق أبناءهم في المدارس والجامعات الخاصة فيعود ذلك إلى أن تلك الفئات هي من فئة ذوي الدخل المحدود حيث لا تتوفر لديها القدرة على الإنفاق على هذا الأمر، أضف على ذلك أن الدولة توفر خدمات التعليم سواء على مستوى التعليم الأساسي أو العالي بالمجان للمواطنين.

- تحسين الإنفاق على السلع الأساسية بعد حصول المستفيدين على المساعدات الاجتماعية: توضح النتائج أن المستفيدين يقرون بالأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الإنفاق على السلع الأساسية، وهي «الاهتمام بتحسين نوعية الغذاء المقدم للأسرة، والاهتمام بتناول الفواكه، والاهتمام بغذاء الأطفال، وشراء السلع الغذائية التي تحتاجها الأسرة، وشراء الملابس التي تحتاجها الأسرة، والقدرة على الشراء النقدي الفوري»، وتفسر تلك النتائج بأن المستفيدين من تلك المساعدات يعتمدون على قيمة المبالغ التي تصرف لهم لتأمين احتياجاتهم الأساسية بشكل كبير، وهذا ما يتفق مع ما أشار إليه تقرير المسح النهائي لدخل الأسرة لعامي (2008/2007)، حيث يؤكد التقرير بأن نسبة إنفاق الأسر على السلع الأساسية قد بلغ 23% من الدخل.
- الفوائد الاجتماعية المترتبة على المساعدات الاجتماعية: تشير النتائج أن المستفيدين يقرون بالأثر الايجابي للمساعدات التي يتلقونها على كل البنود المتعلقة بتحسين الوضع الاجتماعي المبحوثين ولأفراد أسرتهم، وهي «حدوث إستقرار أسري، والإحساس بالذات، والإعتماد على النفس، والشعور بالطمأنينة، والإحساس بالمكانة داخل الأسرة والمجتمع»، وتفسر تلك النتائج بأن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المساعدات الاجتماعية هو الحفاظ على المجتمع وحمايته من المظاهر الاجتماعية السلبية، أو ما يعرف بالمخاطر الاجتماعية المترتبة سواء على مستوى العوز والفقر والحرمان،

أو على مستوى المخاطر الاجتماعية المترتبة على دولة الرفاه كالإقصاء الاجتماعي، والأمية، والتفكك الأسري، والإتكالية، والإضطرابات النفسية والاجتماعية، وغيرها.

2. تقييم متلقي المساعدة الاجتماعية لسلوكيات مقدم الخدمة ولبيئة عمله:

- تقييم سلوكيات مقدم الخدمة: توضح النتائج مدى رضا المستفيدين عن مستوى مقدم الخدمة، والذي بلغ أعلى مستوياته في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي «الموظف يجيد التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، والموظف يتعامل مع الجميع باحترام وبشكل لائق وبحيادية، والموظف يتحلى بالصبر عند التعامل مع متلقي الخدمة، والموظف يستقبل متلقي الخدمة متحمس للمساعدة ومتعاون»، وتعود تلك النتائج إلى أن هناك شعور لدى العاملين بأن تأهيلهم يتناسب مع المهام المناطة بهم، وأن جزء من عملهم مرتبط بالجوانب الإنسانية، وهذا ما تؤكده نتائج إحدى الدراسات بأن 92.4 % من المبحوثين يرون أن تأهيل العاملين في الإدارات المختلفة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل يتناسب مع طبيعة أعمالهم [15].
- تقييم بيئة عمل مقدم الخدمة: تشير النتائج الواردة في هذا البند إلى عدم الرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة عن بيئة عمل مقدم الخدمة، كما توضح النتائج وجود خلل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في البنود التالية حسب الترتيب التنازلي من حيث قوة الخلل «كوجود جهاز ترقيم الدور الآلي، ووجود مكان مناسب للجلوس والانتظار، وتوفر مياه صالحة للشرب وسهلة الوصول إليها، وجاهزية المكان لاستقبال أعداد كبيرة من المواطنين»، وقد تعود تلك النتائج إلى القصور في تطوير وتأهيل مبنى استقبال المراجعين بما يواكب متطلبات ومعايير جودة تقديم الخدمات بشكل عام، وخصوصاً فيما يتعلق بمواقع تنفيذ الخدمات، وهذه السمة الغالبة على الأجهزة الحكومية في دولة الكويت، حيث أن أغلبها لم تتم عليه عمليات التطوير والتحديث، كما أنه لا يوجد نموذج عمراني لتلك الأجهزة يعتمد عليه في تطبيق ما يعرف بجودة الخدمات الحكومية في مجال مواقع تنفيذ الخدمات كما هو مطبق على سبيل المثال القطاع المصرفي في دولة الكويت.

3. أهم المعوقات التي يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية الحالي:

توضح النتائج أن هناك مجموعة من المعوقات يواجهها نظام المساعدات الاجتماعية، كان أهمها بحسب وجهة نظر المستفيدين «عدم التوعية الكافية بشروط الحصول على

المساعدات، وكثرة وتعقيد إجراءات الحصول على المساعدات، وطول فترة الانتظار للحصول على المساعدات، وضآلة قيمة المساعدات، والزحام الشديد وضيق منافذ التقديم للمساعدات، وصعوبة نفاذ المعاقين وكبار السن إلى منافذ الخدمة»، وقد تعود تلك النتائج إلى ما تناولته العديد من الدراسات بشأن تراجع مستوى تقديم الخدمات الحكومية والمتعلقة بطول الدورة المستندية، وطول الاجراءات، وصعوبة عملية التطوير والتحديث لأنظمة العمل، والبيروقراطية الحكومية السلبية، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه في النقطة السابقة.

4. أهم مقترحات تطوير نظام المساعدات الاجتماعية:

وكنتيجة لتلك المعوقات سالفة الذكر، وللتغلب عليها تم اقتراح العديد من المقترحات بحسب وجهة نظر عينة المستفيدين للتغلب عليها، وبذلك يمكن تحديد أهم مقترحات التطوير بناء على النتائج الواردة بما يلي: تيسير إجراءات الحصول على المساعدات، وأن يرتبط بمعاش المساعدات توفير السلع التموينية مجاناً، وزيادة قيمة المساعدات، ومساعدة أي فرد قادر في تلك الأسر على العمل، وتدريب تلك الأسر على عمل مشاريع، وتوصيل المساعدات للمسنين للمنزل.

رابعاً: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج بشأن تحليل آراء المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية، يمكن للباحث الخروج بجملة من التوصيات التي تهدف إلى تلافي السلبيات التي يعاني منها البرنامج – بحسب آراء المستفيدين– على النحو التالي:

- ضرورة تسهيل إجراءات الحصول على المساعدات الاجتماعية مراعاة لظروف المستفيدين الصحية والمالية، وعدم قدرتهم على طول فترة الانتظار وتعقد الإجراءات.
- ضرورة أن تقوم إدارة العلاقات العامة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدورها في التوعية الجماهيرية من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، بالفئات المستحقة للمساعدات الاجتماعية، وسبل الحصول عليه.
- توصي الدراسة بأن تقوم إدارة العلاقات العامة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل على إطلاق وتفعيل عدد من الخدمات الالكترونية للفئات المستفيدة تهدف لاستقبال الشكاوي والاقتراحات، والاستشارات، وإيصال كلمة المواطن، وتقديم طلبات المساعدات الاجتماعية.

- ضرورة أن ترتبط المساعدات الاجتماعية ببعض المزايا التفضيلية الأخرى لمستحقيها كتوفير السلع التموينية بالمجان كنوع من المساندة التكميلية للمساعدات، باعتبار هذه الفئة تعد أكثر فئات المجتمع احتياج للمساندة.
- توصي الدراسة بأن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتوفير بيئة العمل المناسبة، وذلك من خلال إعادة تأهيل مركز استقبال المستفيدين والمراجعين، الذي يعاني من اختلالات واضحة على مستوى رضا المستفيدين والمراجعين كما أوضحت نتائج الدراسة.
- توصي الدراسة بأن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدعم مبادرات المستفيدين لإقامة مشاريعهم الخاص، من خلال برامج التدريب والتأهيل، وتوفير آلية تسهل عملية الإقتراض لتمويل تلك المشاريع.
- توصي الدراسة ضمن تنمية القدرات المؤسسية بضرورة تطوير قدرات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على تحديد الفئات المعرضة للخطر بغرض التعرف المبكر والدقيق على احتياجاتها ثم وضع السياسات والبرامج المناسبة لها، وعلى تطوير نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع الكويتيين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مساهمتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة.
- كما توصي الدراسة بالعمل على توفير الاحتياجات الاجتماعية المتجددة للمواطنين، حيث أنه تتطلب عملية استدامة مكاسب التنمية البشرية والحفاظ على مستوى عال من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، والعمل على رفع مستويات المعيشة وتحسين القدرة الشرائية، وأن تتفوق معدلات الإنتاج والموارد المالية مع النمو المطرد في زيادة السكان، التي تتطلب انتهاج سياسات اقتصادية قادرة على توسيع الخيارات أمام شرائح أوسع من المواطنين، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، وألا تنعكس الزيادة السكانية بجوانب سلبية تعمل على خفض مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم الاجتماعية.
- توصي الدراسة بضرورة تغيير فلسفة برنامج المساعدات الاجتماعية من الدعم المادي إلى التمكين؛ بمعنى تمكين متلقي المساعدات الاجتماعية من خلال دورات تدريبية وتأهيلية لتحويلهم من متلقي للمساعدات الاجتماعية إلى منتجين فاعلين في المجتمع الكويتي.

الهوامش

(1) فيصل المناور، "تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر مع دراسة ميدانية على أداء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2013، ص64.
(2) الخطأ من النوع الأول يكون عند قبول الفرضية الصفرية وهي خاطئة، حيث نعلم أنه عند زيادة أفراد العينة تزيد من إمكانية تمثيل العينة لسمات مجتمع الدراسة مما يساعد في رفض الفرضية التي لا تتفق مع هذه السمات، أو بمعنى آخر أن زيادة أفراد العينة يزيد من درجة الحرية وبالتالي انخفاض القيمة الحرجة للإحصائي المستخدم.
(3) منى عطيه خزام، «شبكة الأمان الإجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية»، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 2، (يونيو 2006م)، ص54.
(4) Micheal. A., «Income Distribution and Price Controls Targeting a Social Safety Net", European Economic Review, Vol.45, No.9,(2001), p.64.
(5) Smith Rogers, «Poor Relief or Poor Deal? the Social Fund, Safety net and Social Security», European Economic Review, Vol.46, No.9, (2001),pp.65-66.
(6) أحمد يوسف الزهراني، «التطور التاريخي لشبكات الأمان الاجتماعي– دراسة توثيقية»، (الرياض: مؤسسة البيان للنشر والتوزيع، 2006م)، ص27.
(7) سليم كمال، «الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان»، (بيروت: دار المنهل للطباعة والنشر، 2008م)، ص24.
(8) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، "مسيرة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت"، 2011، ص 106.
(9) المرجع السابق، ص107.
(10) مجموعة مختلفة من النشرات الإحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت منذ عام 0002 وحتى عام 2010.
(11) وزارة التخطيط الكويتية، «تقرير محاور بناء شبكة الأمان الاجتماعي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة دور الدولة في الكويت»، 2003، ص 26.
(12) وثيقة القانون رقم 22 لسنة 1978م بشأن المساعدات العامة، من ملفات وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة.
(13) المرجع السابق.
(14) توماس وهيلين ودافيد هنجر، "الإدارة الاستراتيجية"، ترجمة: محمد عبد الحميد مرسي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1990)، ص 42.
(15) يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه.
(16) فيصل المناور، "تقييم مدى جاهزية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتخطيط الاستراتيجي بدولة الكويت– دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأندلس للدراسات والبحوث، العدد (1)، يناير 2014، ص 527.

المراجع العربية

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، «الدراسة الاستشارية حول رؤية استراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية»، الكويت، 2007.
أحمد يوسف الزهراني، «التطور التاريخي لشبكات الأمان الاجتماعي– دراسة توثيقية»، (الرياض: مؤسسة البيان للنشر والتوزيع، 2006م)، ص27.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "تقرير الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية"، نيويورك، 2003.
توماس وهيلين ودافيد هنجر، "الإدارة الاستراتيجية"، ترجمة: محمد عبد الحميد مرسي، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1990).
سليم كمال، "الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان"، (بيروت: دار المنهل للطباعة والنشر، 2008م)، ص24.
عبد الرازق الفارسي، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
عبد الرحمن صوفي عثمان، " آليات تفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل الاقتصاد الحر"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، المنعقد في القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية في الفترة من 10 إلى 11 مارس2009.
علاء علي الزغل، "فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي في مصر"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، المنعقد في القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية في الفترة من 10 إلى 11 مارس 2009.
علي الطراح وأحمد حمودة، "تقييم فاعلية مشروعات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد 41، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، 2004.
فيصل المناور، "تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر مع دراسة ميدانية على أداء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2013.
فيصل المناور، "تقييم مدى جاهزية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتخطيط الاستراتيجي بدولة الكويت– دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأندلس للدراسات والبحوث، العدد (1)، يناير 2014، ص ص 498 – 545.
محمد العيدروس، "واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي"، (الكويت: رابطة الاجتماعيين الكويتية، 2003م).
محمد عبد الشفيع عيسى، "دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية"، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد 19، القاهرة، 2007.
منى عطيه خزام، "شبكة الأمان الإجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية"، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 2، (يونيو 2006م)، ص ص20– 61.

وثيقة القانون رقم 22 لسنة 1978م بشأن المساعدات العامة، من ملفات وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وزارة التخطيط الكويتية، "تقرير محاور بناء شبكة الأمان الاجتماعي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة دور الدولة في الكويت"، 2003.

يعقوب يوسف الكندري، "الرعاية الاجتماعية والاستقرار الأسري لذوي الشهداء: دراسة ميدانية"، (الكويت: الديوان الأميري– مكتب الشهيد، 2010).

المراجع الانجليزية

Bowen, G., (2003), "Social funds as a strategy for poverty reduction in Jamaica", Florid International University.

Carvlho, S. and Howard, W., (2004), "Theory based evaluation the Case of Social Funds Washington", *American Journal of Evaluation*, Vol.35, No.93.

Devins, D. and Others, (2005), "Different skills and their different effects on Personal, Development an investigation of European Social Fund in Britain", *Cambridge, Journal of European industrial training*, Vol.38, No.64.

Freeman, E., (1997), "Social policy reform research and practice", (U.S.A: NASW Press).

Marie, M., (1998), «Favrealt, Whose Safety net? Life- Course Processes and inequality in the United States», U.S.A., Cornell University.

Micheal. A., (2001), "Income Distribution and Price Controls Targeting a Social Safety Net", European Economic Review, Vol.45, No.9,(2001), p.64.

Morales, A. and Sheafor, B., (1989), "Social work a profession of many faces", 5th ed., (London: Allyn and Bacon).

Rogers, S., (2001), "Poor Relief or Poor Deal? the Social Fund, Safety net and Social Security", European Economic Review, Vol.46, No.9,pp.65-66.

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 16 . No. 2 (ISSN - 1561 - 0411) July 2014

CONTENTS

The Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From The MENA Countries.
Amin Hawas
Majdi Al-Shorbaji
Youssif Rachied

Impact of Economic and Political Freedom On Corruption in Arab Countries.
Azza Hegazy

The Effects of Oil Prices Volatility on Economic Growth in Algeria (Empirical Study1980 - 2013).
Zerouat Fatma Zohra
Bouredja Sara

Trends of the Beneficiaries of Social aid Program Towards the Submitted Services to them in Kuwait — Field Study.
Faisal Al-Monawer

Book Review:

"The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future".
Ahmed Al-Kawaz

Arab Planning Institute المعهد العربي للتخطيط

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 16 - No. 2 – July 2014

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Omar Malaeb

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli
Riad Almomani

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Belkacem Laabas
Walid abdmoulah
Ihab Magableh

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw